

مجموعه القوانين المصرية

قوانين

الاستيراد والتصدير والنقد

تنظيم

العمل بالنقد الاجنبى

ملتمزم الطبع والنشر
دار الفكر العربى



مجموعة القوانين المصرية

قوانين

الاستيراد والتصدير والنقد

تنظيم

العمل بالنقد الأجنبي

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

يشرف على المجموعة القانونية
ومطابقتها لأحر التعديلات

الاستاذ
مصطفى كامل منيب
المحامي بالقصر
٦ شارع قصر النيل بالقاهرة

دار النشر للطباعة
٣ شارع الراح بالنصرية - السيدة زينب - القاهرة
٢٦٢٩٥

رقم الإيداع ٥٠٠٩ / ٧٨
الترقيم الدولي - ١٣٧ - ٣٠٦

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤

ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ،

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ،

وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير ،

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الاستيراد ،

وعلى القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاستثناء من بعض الأحكام

الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد ، وتفويض رئيس الجمهورية في

إصدار قرارات لها قوة القانون لتنظيم هذه العمليات ،

وسلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٩ في ١٢/٥/١٩٧٤ .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يكون استيراد السلع من خارج مصر بقصد الاتجار أو التصنيع عن طريق الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو الشركات التي يساهم فيها القطاع العام .

ويحوز السماح للأفراد ووحدات القطاع الخاص بالاستيراد من الخارج في نطاق السوق الموازيه وفقا للشروط والأوضاع التي تحددها القواعد المنظمة لها .

ويصدر وزير التجارة قرارا بالقواعد والإجراءات التي تنظم عمليات الاستيراد المشار إليها .

مادة ٢ - يجوز للمصريين الحائزين على موارد بالتقديرات الأجنبية تدخل في نطاق السوق الموازية أن يقوموا باستخدامها في الاستيراد العيني للسلع التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد القومى وتوفير السلع الضرورية أو الأساسية التي يصدر بها قرار من وزيرى المالية والتجارة .

كما يجوز لغير المقيمين وكذلك المصريين الذين يعاملون معاملة غير المقيمين من الناحية النقدية القيام بتوريد سلع من تلك المشار إليها في الفترة الأولى ويتم استخدام المقابل بالتقديرات الأجنبية إما في صورة صادرات غير تقليدية أو لمواجة نفقات سياحية أو شخصية وفقا للقواعد التي يحددها وزير المالية والتجارة .

مادة ٣ — يجوز بقرار من وزير التجارة حظر أو تقييد تصدير منتجات جمهورية مصر العربية إلى الخارج ويكون تصدير المنتجات المقيدة طبقاً للشروط والأوضاع التي يقررها وزير التجارة .

وتسكون الموافقة على التصدير شخصية ولا يجوز التنازل عنها .

مادة ٤ — يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتسكون له قوة القانون ويعمل به اعتباراً من ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٤ .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذى القعدة سنة ١٣٩٤ هـ (٢٦ / ٧)

(سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥

في شأن الاستيراد والتصدير^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الفصل الأول

في شأن الاستيراد

مادة ١ - يكون استيراد احتياجات البلاد السلعية عن طريق القطاعين العام والخاص . وذلك وفق أحكام الخطة العامة للدولة وفي حدود الموازنة التقديرية السارية ، وللأفراد حق استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصي أو الخاص من مواردهم الخاصة ، وذلك مباشرة أو عن طريق الغير ، ويصدر وزير التجارة قرارا بتحديد الإجراءات والقواعد التي تنظم عمليات الاستيراد .

ولوزير التجارة أن يقصر الاستيراد من بلاد اثنانينيات وكذا استيراد بعض السلع الأساسية على جهات القطاع العام .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٩ في ١٩٧٥/٩/٢٥

مادة ٢ - لا تسرى أحكام هذا الفصل على السلع التي يتقرر إحتفاظها من أحكامه بمقتضى قوانين أو معاهدات أو اتفاقيات دولية تكون جمهورية مصر العربية أحد الأطراف فيها .

الفصل الثانى

فى شأن التصدير

مادة ٣ - يصدر وزير التجارة قرارا بتنظيم عمليات التصدير سواء من الإنتاج المحلى أو مما سبق استيراده وإصدار شهادات الملاءم والإجراءات الواجب اتباعها فى هذا الشأن .

ولو وزير التجارة أن يقصر التصدير إلى بلاد الاتفاقيات وكذلك تصدير بعض السلع الأساسية على القطاع العام .

مادة ٤ - لا يجوز مزاولة التصدير إلا لمن يكون اسمه مقيدا فى السجل المعد لذلك بوزارة التجارة ويعتبر قيد اسمه فى السجل للمهار إليه أن يكون من إحدى الفئات الآتية :

(١) شركات المساهمة المنتمية بجنسية جمهورية مصر العربية والتي يوجد مركزها الرئيسى فيها .

(٢) المؤسسات العامة والجمعيات التعاونية واتحاداتها .

(٣) الأفراد والشركات الذين تتوافر فيهم الشروط التي يصدر بها قرار من وزير التجارة .

ويستثنى من القيد في سجل المصدرين كل من يقوم بتصدير سلع للاستعمال الشخصي .

مادة ٥ — تحدد بقرار من وزير التجارة :

(أ) الشروط والأوضاع والإجراءات والمستندات الخاصة بالقيد والتجديد في السجل وتعديل البيانات والشطب والإلغاء .

(ب) رسوم القيد والتجديد وتعديل البيانات والصور المستخرجة على ألا تتجاوز :

جنيه

- ٥٠ رسم القيد في سجل المصدرين .
- ١٥ رسم تجديد القيد كل ثلاث سنوات .
- رسم تعديل أو تدوين البيانات .
- ٣ رسم صورة مستخرجة من السجل .

مادة ٦ — يلغى قيد المصدر بقرار مسبب إذا عالف أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له أو فقد شرطاً من الشروط الواجب توافرها للقيد في سجل المصدرين .

ويجوز لوزير التجارة في حالة مخالفة المصدر أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له الاكتفاء بإذاره أو إيقافه عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة واحدة .

ولا يجوز النظر في طلب إعادة القيد لمن ألغى قيده إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الإلغاء.

ولا يصدر قرار الإلغاء أو الإيقاف إلا بعد إعلان المصدر بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ليقيم وجه دفاعه كتابة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الإعلان.

مادة ٧ - يجوز بقرار من وزير التجارة حظر أو تقييد تصدير بعض السلع من جمهورية مصر العربية إلى الخارج ويكون تصدير تلك السلع طبقا للشروط والأوضاع التي يقرها وزير التجارة.

مادة ٨ - يجوز فرض رسم على بعض الصادرات بما لا يجاوز ١٠٪ من قيمتها وبما يسمح بتحقيق ربح مناسب للمصدر ولا يسرى الرسم وزيادته على تراخيص التصدير التي سبق منحها قبل تقريره وتحدد بقرار من وزير التجارة للسلع التي يسرى عليها هذا الرسم ومقداره وكيفية تحصيله وحالات رده والإعفاء منه كليا أو جزئيا.

ويجوز بقرار من وزير التجارة أو من يفوضه لإلزام المصدر بتقديم ضمان لتنفيذ عمليات التصدير، على أن يشمل القرار بياناً بنوع الضمان وميعاد رده والحالات التي يجوز فيها مصادره.

الفصل الثالث

في شأن الرقابة على الصادرات والواردات

مادة ٩٠ - تخضع السلع التي يحددها وزير التجارة للرقابة التوعية على الصادرات والواردات .

مادة ٩١ - لا يجوز تصدير السلع الخاضعة للرقابة قبل الحصول على شهادة فحص باستيفائها الشروط والمواصفات التي يصدر بتحديداتها وزير من وزير التجارة بعد الاتفاق مع الجهات المختصة .

ويجب تصدير السلع خلال المدة المحددة في الشهادة المذكورة فإذا انقضى دون تصدير وجب الحصول على شهادة جديدة .

مادة ٩٢ - لا يجوز إستيراد السلع الخاضعة للرقابة التوعية على إزديادات إلا إذا تم فحصها للتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير التجارة أو كانت مصحوبة بشهادة فحص أو مراجعة معتمدة من السلطات المصرية تثبت توافر تلك الشروط والمواصفات .

مادة ٩٣ - يجوز لوزير التجارة أو من يفوضه بناء على طلب من الوزير المختص استثناء بعض الوسائل العائدة أو الواردة من الشروط والمواصفات المصوص عليها في المادتين ٩٠ ، ٩١ بحسب الأحوال .

مادة ١٣ - تحدد بقرار من وزير التجارة إجراءات معاينة الرسائل ولحسها وإخطار صاحب الشأن بالنتيجة والأوضاع الخاصة بالنظم من نتيجة الفحص وكيفية البت فيه والجهات التي تصدر شهادات الفحص والمراجعة المنصوص عليها في المادتين ١٠ ، ٩ :

الفصل الرابع

أحكام عامة وعقوبات

مادة ١٤ - تحدد بقرار من وزير التجارة رسوم فحص الصادرات والواردات بما لا يجاوز :

٢٥٠ ملياً عن فحص الرسالة وذلك عن كل عبوة أو كيلو جرام في الرسالة .

جنينان عن فحص الرسالة في غير مواهيد العمل الرسمية .

جنينه واحد رسم استخراج شهادة نتيجة الفحص أو المراجعة أو شهادة المنشأ أو صورة منها أو بدل فاقد .

• جنينات تأمين نقدي عند النظم من نتيجة الفحص أو المراجعة وطلب التحكيم ويرد في حالة قبول الرسالة بمآلتها .

مادة ١٥ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١) من هذا القانون أو القرارات المنفذة لها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، وتحكم المحكمة في جميع الأحوال بمصادرة السلع موضوع الجريمة .

ولوزير الجارة أو من يفوضه وتبيل رفع الدعوى الجنائية الإفراج
عن السلع التي تستورد بالمخالفة لحكم المادة (١) أو القرارات المنفذة لها
على أساس دفع المخالف تعويضا يعادل قيمة السلع المفرج عنها حسب
تأمين مصلحة الجمارك يحصل لحساب وزارة التجارة .

وللوزير أو من يفوضه بناء على طلب المستورد السماح بإعادة تصدير
تلك السلع على أساس دفع تعويض يعادل ربع قيمتها حسب تأمين مصلحة
الجمارك ويحصل لحساب وزارة التجارة .

ولا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فى الجرائم
المذكورة إلا بناء على طلب كتابي من وزير التجارة أو من يفوضه .

مادة ١٦ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون
العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد
على ألف جنيه كل من :

(أ) خالف أحكام هذا القانون جدا المادة (١) منه أو القرارات المنفذة له.

(ب) وضع أو أعطى بيانات غير صحيحة عن الرسائل .

(ج) نشر أو تسبب بسوء قصد فى نشر بيانات غير صحيحة
داخل الجمهورية أو خارجها عن السلع المصدرة .

(د) قدم عمدا أو بسوء قصد بيانات غير صحيحة سواء أكانت
هذه البيانات متعلقة بالقيد فى سجل المصددين أم بتجديد القيد فى هذا
السجل أو تعديل بياناته .

ويجوز فعلا عما تقدم الحكم بفرامة تعادل قيمة المبلغ موضوع الجريمة .

مادة ١٧ - في حالة وقوع المخالفة من شركة أو جمعية أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية يكون المسئول عنها الشريك المسئول أو المدير أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة على حسب الاحوال .

مادة ١٨ - للعاملين بوزارة التجارة ومصلحة الجمارك الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير العدل بعد الاتفاق مع الوزير المختص صفة مأموري الضبط القضائي لإثبات الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .
مادة ١٩ - تُلغى القوانين أرقام ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ، ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير ، ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الاستيراد ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٠ - على وزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٢١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٩٥ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٥) .

أنور السادات

وزارة التجارة

قرار رقم ٥٣٣٦ لسنة ١٩٧٥

باللائحة التنفيذية لقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥

في شأن الاستيراد والتصدير^(١)

وزير التجارة :

بعد الإطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وزارة التجارة .

وعلى المذكرات التي عرضت على اللجنة الوزارية للإنتاج والتموين الاقتصادية بجلستها بتاريخ ١١/٣/١٩٧٥ ، ٢٠/١٢/١٩٧٥ .

ومجلس الوزراء بجلسته بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٥ ، ٢٢/١٢/١٩٧٥ وعلى موافقة مجلس الوزراء .

وبناء على ما أقره مجلس الدولة .

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٩٧ (تابع) في ١٢/٣/١٩٧٥ .

قرار

الباب الاول

الاستيراد

الفصل الاول

في استيراد احتياجات البلاد السلعية

مادة ١ - يكون استيراد احتياجات البلاد السلعية عن طريق القطاعين العام والخاص وذلك وفق أحكام الخطة العامة للدولة ، وفي حدود الموازنة التقديرية السارية .

مادة ٢^(١) - يقتصر الاستيراد من البلاد المبرم معها اتفاقيات التجارة والدفع على شركات القطاع العام التجارية فيما عدا استيراد السلع الاستثمارية فيتم بالمنافسة بينها وبين شركات القطاع العام المستفيدة .

مادة ٣^(٢) - يقتصر على شركات القطاع العام التجارية بالمنافسة مع شركات القطاع العام المستفيدة استيراد السلع الأساسية الآتية :

(١)، (٢) نصت المادة الأولى من قرار وزير التجارة رقم ١٠٧٢ لسنة ١٩٧٦ على : « يقتصر تقديم العروض عن الواردات المبينة بالمادة ٢ والمادة ٣ بالقرار الوزاري رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ على شركات القطاع العام التجارية فيما عدا المشروطات الاستثمارية الكاملة الموردة من دول الاتفاقيات فتم بالمنافسة بينها وبين شركات القطاع العام المستفيدة .

القمح - المديق - الذرة - الفول السهم - الشاي - غير المعبأ -
 السكر - الزيت - الشحوم الحيوانية والغذائية - الدخان - القطن
 غزل القطن - المحوت المصنع - الفحم بأنواعه - البترول الخام
 ومنتجاته - الأسمدة الكيماوية - المبيدات الحشرية - مستلزمات
 الإنتاج الحربي - الأسلحة .

مادة ٤ - يجوز الاستيراد عن طريق السوق الموازية للنقد الأجنبي
 في حدود الموازنة النقدية السارية في الأحوال الآتية :

(أ) واردات القطاع الخاص بما في ذلك الحرفيين والمهنيين من
 الخدمات ومستلزمات الإنتاج والآلات والمعدات والأجهزة وقطع
 غيارها .

(ب) واردات قطاع السياحة العام والخاص من الآلات والمعدات
 والأجهزة وقطع غيارها والسلع الكيماوية في حدود نشاطه وفقاً للحصة
 النقدية المخصصة .

(ج) الواردات من الخدمات ومستلزمات الإنتاج والآلات
 والمعدات وقطع الغيار المعولة من منتجات الصادرات والسياحة طبقاً
 لحكم المادة ٧ من قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير
 السوق الموازية للنقد .

(د) الخامات ومستلزمات الإنتاج الواردة للقطاعين العام والخاص
 التي تدخل في صناعات التصدير وخاصة التي تدخل بحيلتها في السوق
 الموازية للنقد أو السلع المصدرة لدول الاتفاقيات على ألا يزيد المسكون

الأجنبي الحر الداخل في تصنيها عن ٢٥ ٪ من سعر التصدير .

(هـ) واردات شركات التجارة الخارجية من الخامات ومستلزمات الأجهزة والمعدات وقطع الغيار اللازمة للقطاع الخاص وقطاع السياحة التي تستوردها لمقابلة احتياجات السوق وتمول من حصيله عملاتها الخارجية في نطاق السوق الموازية للنقد .

(و) أية واردات أخرى توجه إلى السوق الموازنة وخاصة مستلزمات الإنتاج .

مادة هـ - تشكل لجان المشتريات بقرار من الوزير المختص على مستوى الوحدات الاقتصادية أو مستوى القطاع أو على مستوى السلع الرئيسية ومستوى الوحدات الاقتصادية بالنسبة لما عداها من السلع ، على أن توزع الحصص النقدية التي تحدد للقطاعات على المستوى الذي يقرره الوزير المختص وتبلغ للبنك المركزي المصري والبنوك التجارية المصرية المعتمدة التي تعامل معها هذه الواحدات بمعرفة الوزارة المختصة وتصدر الموافقة من اللجنة المشتريات المختصة وتبلغ للبنك المركزي المصري والبنوك التجارية والمنفذة وترسل صورة للوزارة المختصة ، وعلى كل وزارة متابعة ورقابة الجهات النابعة لها ، وعلى أن يلتزم البنك المصري والبنوك التجارية المعتمدة المختصة بعدم فتح اعتمادات تزيد قيمتها عن الحصة المبلغه إليها .

مادة ٦ - تشكل لجان المشتريات التالية بقرار من الوزير المختص:

(أ) لجنة مشتريات الوكالة التجارية بشركة مصر للاستيراد

والتصدير وتختص بالنظر في احتياجات القطاع الخاص والقطاع الحرفي على أن يمثل كل من اتحاد الصناعات وجهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي بعضوون في اللجنة يرشحهما القطاع الخاص .

(ب) لجنة مقتريات وزارة السياحة وتختص بالنظر في احتياجات القطاع الخاص السياحي ويراعى عند تشكيل هذه اللجان تمثيل القطاع الخاص فيها .

مادة ٧ — تلزم كافة لجان المشتريات بأن تقوم بالإعلان الكافي عن جميع المناقصات بطرق الإعلان المشروعة الواضحة في هذا الشأن .

مادة ٨ — تلزم كافة لجان المشتريات بتقيد جميع شركات القطاع العام التجارية بسجلات الموردين مع إخطارها عن كل مناقصة أو ممارسة يراد إجراؤها قبل الميعاد بوقت كاف .

مادة ٩ — تختص لجان المشتريات بطلب عروض لاستيراد السلع وفقاً لاختصاص اللجنة والمحدد لها حصص بالعملة الحرة أو تمويل من السوق الموازية للتغذ أو على دول الانفاقيات والنظر في العروض المقدمة وإصدار قرارات بشأنها وتكون قراراتها نهائية .

مادة ١٠ — تقدم العطاءات إلى لجان المشتريات المختصة من شركات القطاع العام للتجارية أو من وكيل تجارى مصرى مقيد بسجل الوكلاء التجاريين أو من شركة قطاع عام مقيدة بالسجل التجارى ومنه ضمن نشاطها الاستيراد .

مادة ١١ - يحظر على لجان المشتريات قبول أى عرض من أى شخص سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا إلا إذا كان مقدما عن شركة قطاع عام تجارية أو من وكيل تجارى مصرى مقيد بسجل الوكلاء التجاريين أو من شركة قطاع عام مقيدة بالسجل التجارى ومن ضمن نشاطها الاستيراد .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الخانات والسلع الاستراتيجية ذات المواصفات الخاصة بالإنتاج الحربى فقط والى بقررها ونزير الإنتاج الحربى .

مادة ١٢ - تقدم المطالبات الخاصة بالاستيراد إلى لجان المشتريات المختصة بطريقة المناقصة العامة أو المحدودة ويجوز الشراء بالمزايدة أو بالأمر المباشر بموافقة الوزير المختصة أو من يفوضه إذا كانت القوانين واللوائح والقواعد الحاوية فى القطاع أو الوحدات الاقتصادية تسمح بذلك .

مادة ١٣ - تلزم لجان المشتريات بفض المظاريف المقدمة فى المناقصات العامة أو المحددة فى جلسة علنية يحظر بها مقدمو العروض ويسجل فى محضر تفرغ حتى تكافأ للقرص أمام الجميع سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص .

مادة ١٤ - لا يجوز للجنة المشتريات إصدار موافقات تتجاوز اللجنة المختصة لها وتعتبر موافقة اللجنة المسند الأساسى لفتح الاعتماد .

الفصل الثاني

استيراد السلع للاستعمال الشخصي أو الخاص دون الاتجار

مادة ١٥ - للأفراد استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصي أو الخاص من مواردهم الخاصة وتفرج عنها الجمارك مباشرة بالشروط الآتية :

أولاً : «١» السلع الاستثمارية من آلات وماكينات وأدوات ومستلزمات إنتاجها وقطع الغيار الخاصة بمشروعات قائمة أو تقام بجمهورية مصر العربية بشرط الحصول على موافقة هيئة التصنيع بوزارة الصناعة والتعدين وأن تكون جديدة ، ويجوز بموافقة الوزير المختص استيراد الآلات والماكينات والأدوات المستعملة .

ولا يجوز أن تتجاوز مدة الاستخدام لوسائل النقل المستعملة ركاب أو بضائع عن مدة ثلاث سنوات بما فيها سنة الإنتاج — وأن تكوف من المراكات والمواصفات التي تحددها القرارات الوزارية الصادرة من وزارة النقل .

ويجوز تجاوز هذه المدة لمدة سنتين بشرط أن يبيع مستورد وسيلة

(١) الفقرة (أولاً) من المادة ١٥ مستبدلة بقرار وزير التجارة

رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٧٦ .

لتنقل لأحد البنوك التجارية المعتمدة ٥٠٠ جنيه استرلين أو ما يعادلها بالعملة الحرة وبالسعر الرسمي من كل سنة تجاوز في حدود المدة المصرح بتجاوزها .

ثانيا : الأمتعة الشخصية والهدايا الواردة بصحبة الراكب .

ثالثا : اللوازم المهنية والحرفية بشرط الإفراج عنها لأصحاب الشأن بعد التأكد من مهنتهم وحرفهم وأنها لا يستعملها الخاص دون التجار .

رابعا : السلع الواردة داخل الاثمنة واللفافات والطرود البريدية والطرود الواردة عن طريق البر أو البحر أو الجو بشرط ألا تكون لها صفة الاتجار .

خامسا : السلع التي تشتري من الأسواق الحرة داخل المنطقة الجركية .

سادسا : سيارة ركوب واحدة كل سنة ميلادية بالشروط الآتية :

(أ) ألا يقل سن المستورد عن ١٨ سنة ميلادية .

(ب) أن يقدم المستندات الدالة على تملك السيارة موضعا بها نوع السيارة وتاريخ الإنتاج ورقى الشاسيه والموتور .

(ج) ألا يكون قد مضى على تاريخ إنتاج السيارة حتى تاريخ حصولها من الخارج أكثر من خمس سنوات بما في ذلك تاريخ انتاجها .
حالم يكن قد مضى على ملكية صاحب الشأن لها بالخارج مدة أطول .

(د) ألا تكون السيارة مما تعمل بالسولار .

(هـ) أن يحول ١٠٠ جنيه استرليني أو ما يعادلها بالعملة المحلية بسعر الصرف الرسمي عن كل سيارة ذات الأربعة سلندرات أو ١٥٠ جنيه استرليني أو ما يعادلها من العملات المحلية بسعر الصرف الرسمي إذا زادت عن ذلك ويمنح لأحد البنوك التجارية المصرية المعتمدة . (١١)

ومع ذلك يستثنى من شروط استيراد سيارة واحدة كل سعة ميلادية السيارات الجديدة (من موديل سنة الشراء) التي يقوم المصريون بشرائها من شركة قطاع عام أو منشأة قطاع خاص مصرية تعمل في المناطق الحرة على أن يتم تسديد القيمة بالعملة الحرة عن طريق أحد البنوك المعتمدة . (١٢)

سابعاً : يجوز لكل أجنبي في جمهورية مصر العربية استيراد سيارة للاستعمال الشخصي وفقاً للشروط الآتية :

(١) أن تتوافق به الشروط الواردة بالبند سادساً فيما هذا للفقرة هـ .

(١) نصت المادة ٢ من قرار وزير التجارة رقم ١٠٧٢ لسنة ١٩٧٦ على أنه لا تسرى أحكام الفقرة هـ بند سادساً من المادة ١٥ على السيارات المجهزة للموتورين .

(٢) الفقرة الأخيرة من البند سادساً مضافة بقرار وزير التجارة رقم ١٠٧٢ لسنة ١٩٧٦ .

(ب) أن يسدد الجمارك والزسوم المستحقة بالعملة التي يحددها قانون النقد الأجنبي ولائحته .

(ج) حظر التصرف فيها بالبيع لمدة سنة من تاريخ الاستيراد .

ثامنا : (١) سيارات ركوب لفروع الارساليات والمدارس والشركات الأجنبية بجمهورية مصر العربية وفقا للشروط الآتية :

(١) أن تتوافر الشروط الواردة بالفقرة الثانية والثالثة من البند (أولا) بالنسبة لسيارات الآتوبيس .

(ب) أنه تتوافر الشروط المنصوص عليها بالبند (سادسا) بالفقرات ج ، د بالنسبة لسيارات الركوب .

(ج) يحظر التصرف بالبيع في هذه السيارات لمدة خمس سنوات من تاريخ الإفراج عنها .

ثاسعا : (٢) السلع الواردة لمعاهد البحوث العلمية أو الجامعات وما في حكمها وكذلك السلع الواردة لأغراض البحث العلمي والتجارب الميدانية بغرض تطوير الأداء ورفع كفاءته بشرط أن تكون السلع جديدة وللاستخدام الخاص وألا تكون لها صفة الاتجار ، كما يخرج

(١ ، ٢) الفقرتان ثامنا و ثاسعا من المادة ١٥ مستبدلتان بقرار

وزير التجارة رقم ١٠٧٢ لسنة ١٩٧٦ .

عن السلع الواردة من مراكز الشركات الأجنبية بالخارج إلى فروعها بجمهورية مصر العربية لخدمة أغراضها الخاصة وفي نطاق احتياجاتها الفعلية وألا يكون لها صفة الاتجار .

ماشرا : العينات التجارية التي ترسلها الشركات المنتجة في الخارج بدون مقابل .

حادى عشر : النماذج الصناعية والسلع الواردة لإجراء التجارب بشرط ألا يكون لها صفة الاتجار .

ثاني عشر : مواد العناية التي تحمل اسم الجهة المرسله وبشرط ألا تكون للاتجار .

ثالث عشر : بدل التالف أو الفاقد أو المكسور .

رابع عشر : (١) وسائل المهنات الواردة من حكومات الدول الأجنبية والمنظمات والوكالات والهيئات الدولية بقصد الاستعمال الخاص أو التوزيع بالجمان تحقيقا لأغراض الجهة المهدى إليها بالشروط الآتية :

(١) الحصول على موافقة اللجنة العامة للمساعدات الخيرية

(١) الفقرة رابع عشر من المادة ١٥٥ مستبدلة بقرار وزير التجارة رقم ١٠٧٢ لسنة ١٩٧٦ .

بالنسبة للواردات للجمعيات الدينية والكنائس - وتقوم اللجنة باستلام الرسائل من الجمارك وتولى جردها قبل تسليمها إلى الجهة المهدى إليها .

(ب) الحصول على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية بالنسبة للسلع الواردة للأغراض الخيرية ويحظر الصرف في هذه الرسائل إلا تحت إشراف لجنة المساعدات الخيرية ووزارة الشؤون الاجتماعية حسب الأحوال .

(ج) تخضع سيارات الركوب والأنوييسات الواردة للجهات المذكورة للشروط الواردة بالمادة ٤ من هذا القرار .^(٧)

مادة ١٦ - لا تسرى أحكام الباب الأول من هذه اللائحة في شأن الاستيراد على :

(١) السلع التي توافق الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والمناطق الحرة على ورودها للاستثمار طبقاً لأحكام القوانين الصادرة في شأن المال العربي والأجنبي .

(ب) السلع التي يتقرر إعفاؤها من أحكامه بمقتضى قوانين أو معاهدات أو اتفاقيات دولية وتكون جمهورية مصر العربية أحد الأطراف فيها .

(١) المقصود بالشروط الواردة بالمادة (٤) من القرار رقم ١٠٧٢ لسنة ١٩٧٦ أى الفقرة ثامناً من المادة ١٥ .

الباب الثاني

التصدير

الفصل الأول

في شأن التصدير إلى بلاد الاتفاقيات والسلع الأساسية

مادة ١٧ - يقصر تصدير السلع الأساسية الآتي بيانها على شركات القطاع العام التجارية :

القطن - الأرز - كسر الأرز .

ويقصر تصدير السلع الآتي بيانها إلى بلاد الاتفاقيات على شركات القطاع العام التجارية :

القطن - الأرز - كسر الأرز - البطاطس - البصل الطازج والجفف - التوم الطازج والجفف - الفول السوداني - الموالح .

كما يقصر تصدير البترول ومشتقاته وغزل القطن والأدوية والأسمدة على جهات القطاع العام .

مادة ١٨ - تشكل بقرار من وزير التجارة لجان تصدير يمثل فيها القطاعين العام والخاص تختص بالنظر في الشروط المقيدة لتصدير السلع الزراعية المنصوص عليها في المادة السابقة والبت فيها .

الفصل الثاني

نظام وشروط التصدير

مادة ١٩ - فيما عدا السلع المحظور وللقيد تصديرها طبقاً لأحكام هذا القرار يطلق تصدير منتجات جمهورية مصر العربية إلى الخارج من طريق مصلحة الجمارك بشرط موافقة الجهات التالية :

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وذلك بالنسبة للصادرات من السلع الزراعية من حيث النوعية والمواصفات ومناسبة السعر فيما عدا البذور والأبصال فتكون بموافقة من وزارة الزراعة طبقاً للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .

مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة والتعدين وذلك بالنسبة للصادرات من السلع الصناعية من حيث النوعية والمواصفات ومناسبة الأسعار وبشرط ألا يزيد المكون الأجنبي بالعملة الحرة ٢٥٪ من سعر التصدير بالنسبة إلى السلع التي تصدر إلى دول الاتفاقيات ، وبمباشرة مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة والتعدين هذا الاختصاص لحين استكمال تشكيل الجهاز الفني المختص بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ويجوز إعادة تصدير البضائع التي من أصل أجنبي في حالة ورودها بخافئة للشروط والمواصفات أو للإصلاح أو للاستبدال أو للتنفيذ

المفروعات بالخارج وفقا لاجراءات المنصوص عليها في المادتين الفاليتين:

مادة ٣٠ - تشكل لجنة بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات تسمى "اللجنة المشتركة للتصدير"، برئاسة مدير عام التصدير بالهيئة أو من ينوب عنه وعضوية مندوبين عن الوزارات والمصالح الآتية:

(١) وزارة التموين .

(٢) وكالة الوزارة التجارة الخارجية .

(٣) مصلحة الجمارك .

(٤) الإدارة العامة للتقدي .

والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ضم مندوبين آخرين إلى عضوية هذه اللجنة - وتختص ببحث طلبات التصدير أو إعادة التصدير بدون استرداد قيمة وفقا للقواعد النقدية السارية وتجتمع هذه اللجنة بصفة دورية كل أسبوع بمقر الهيئة ويكون اجتماعها صحيحا بحضور نصف عدد الأعضاء على الأقل فضلا عن الرئيس ويصدر القرار بأغلبية أصوات عدد الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات يرجح الرأي الذي منه الرئيس .

مادة ٣١ - تقدم طلبات الحصول على الموافقة على التصدير بدون استرداد القيمة إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات موضعها بالصنف المطلوب تصديره الوزن والعدد والقيمة واسم الطالب

واسم وعنوان المصدرة إليه والدولة المقيم بها وجرك التصدير .
 مادة ٢٢ - إذ لزم الأمر يقدم إلى الهيئة العامة للرقابة على
 الصادرات والواردات طلب الحصول على شهادة المنشأ من الصادرات
 المصرية من المصدرين المقيدين بسجل المصدرين على النموذج رقم ٨
 (مكرر) صادرات (المرفق رقم ٦) بعد سداد الرسوم المقررة .

ولا يجوز أن يقبل الطالب إلا إذا كان مقدما عن رسالة واحدة
 من نوع واحد أو عدة أنواع وجبة استيراد واحدة وترفق به المستندات
 الآتية :

(أ) شهادة من الجهة الإدارية المختصة بتحديد معيار المنفعة إذ
 لزم الأمر .

(ب) بوليصة الشحن الأصلية أو صورة معتمدة منها لتحديد
 نوع وكمية ووزن وقيمة الرسالة وجبة الاستيراد .

(ج) صورة من فاتورة البيع .

وتصدر الهيئة شهادات المنشأ على النماذج المرفقة (مرفق رقم ٧)
 خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تقديم الطالب .

مادة ٢٣ - لا يجوز تصدير السلع المبيئة بالجداول رقم ١ (المرفق
 رقم ٢) كما لا يجوز تصدير السلع للمبيئة بالجداول رقم ٢ (المرفق رقم ٣)
 إلا بعد الحصول على موافقة الجهات المبيئة قرين كل منها .

وتسرى الموافقة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها ما لم ينص فيها على خلاف ذلك ويجوز تجديد الموافقة لمدة أخرى حسب مقتضيات الأحوال كما يجوز لمدير عام مصلحة الجمارك مدسريانه الموافقة الأولى لمدة خمسة وأربعين يوما من تاريخ إنهاء أجلها .

مادة ٢٤ - في الأحوال التي يفرض فيها رسم على تصدير بعض السلع أو الحاصلات لزيادة أسعار التصدير عن التكلفة التصديرية فوب تحصل البنوك من القيمة المستردة عن الصادرات التي اعتمدت استماراتها المصرفية (هـ . ص) تلك الرسوم بالفئات المقررة لها لحساب وزارة التجارة (صناديق موازنة أسعار الصادرات والواردات) ويرد هذا الرسم كليا أو جزئيا في إحدى الحالات الآتية :

(أ) تحصيل الرسم بطريق الخطأ .

(ب) إعادة تحويل مبالغ إلى الخارج تمثل خصما أو محولات مستحقة من الرسالة .

(ج) إعادة تحويل مبالغ إلى الخارج تكون بمثابة تمويل من طرف الصادرات أو النقص في وزنها أو مخالفة أى من شروط التعاقد .

وفي الأحوال التي يشترط فيها إيداع ضمان مالي لتنفيذ عمليات التصدير يسدد الضمان بكامل القيمة نقد أو بخطاب ضمان من البنك الذي يتعامل المصدر معه أو بغيره مصرفي معتمد أو بتعهد من جهة رسمية إلى خزينة

الجارك وذلك قبل الموافقة على التصدير ووفقا لشروط والأوضاع المقررة لتصدير الصنف .

ويرد العيان في حالة تنفيذ العملية بالكامل وفي حالة عدم التنفيذ بالكامل يصادر العيان لحساب الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ولم يقدم المصدر ما يثبت وجود سبب أجنبي حال تنفيذ التنفيذ قبله جهة الإدارة .

مادة ٢٥ — تتولى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إمساك السجل المنصوص عليه في المادة (٤) من القانون رقم ٢١٨ المشار إليه .

مادة ٢٦ — يجب أن تتوفر فيمن يقيد بهذا السجل من الفئات المنصوص عليها بالبند (٣) من المادة (٤) من القانون المشار إليه الشروط التالية :

(١) أن يكون مقيدا في السجل التجارى .

(٢) ألا يكون الفرد أو الشريك المتضامن أو الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو مدير فرع منشأة في (ج . م . ح) مركزها الرئيسي في الخارج قد سبق الحكم عليه بالإدانة في جريمة رشوة أو اختلاس أو تزوير أو سرقة أو نصب أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم أو خيانة أمانة أو مخالفة قوانين الاستيراد والتصدير والتفقد أو الجمارك أو أشهر إفلاسه .

(٣) أن يكون المدير وكل شريك متضامن وكل شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو مدير فرع المنشأة التي مركزها الرئيسي في الخارج متمتعاً بسمعة تجارية حسنة ولم ينسحب إلى مصالح الدولة الاقتصادية ويؤخذ في ذلك رأى مكتب الأمن .

(٤) أن يكون للشركة مدير واحد على الأقل متمتع بحضنية (ج . م . ع) على أن يكون له حق التوقيع والإدارة عن الشركة منفردة أو بالاشتراك مع أحد مديري الشركة المنتمين بحضنية (ج . م . ع) بشرط ألا يكون لهذا الأخير حق التوقيع والإدارة منفرداً .

(٥) أن يكون للفرد قد زاول الأعمال التجارية مدة سنتين على الأقل ويعني من هذا الشرط الأفراد الحاصلين على شهادة من إحدى الجامعات أو المعاهد العالية المصرية أو شهادة من الخارج تعتبر معادلة لها .

(٦) أن يكون عقد الشركة أو فرع المنشأة التي مركزها في الخارج مسجلاً ومشهراً عنه وكذلك التمديلات التي أدخلت عليه .

(٧) أن تقدم الشركة أو فرع المنشأة اقراراً باسم من يراول هيئة التصدير من أفرادها سواء أكان ذلك بصفته الشخصية أو بصفته شريكاً في شركة أخرى .

(٨) أن لا يقل رأس المال المثبت في السجل التجارى المقدم عنه

طلب القيد في سجل المصدرين من ٣٠٠٠ جنيه بالنسبة للأفراد ، ٠٠٠ ر .
بالنسبة للشركات وفروع المنشأة التي مركزها الرئيسي في الخارج .

ويستثنى من ذلك الشركات المؤسسة وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦
للسنة ١٩٥٤ في شأن شركات المساهمة .

مادة ٢٧ — يقدم طلب القيد في سجل المصدرين إلى الهيئة العامة
رقابة على الصادرات والواردات أو لأي فرع من فروعها مشفوعا
بالمستندات المؤيدة له وعلى الأخص الأراق الآتية وعلى أن تكون
صادرة في تاريخ معاصر لتاريخ الطلب .

(١) مستخرج من صحيفة القيد في السجل التجاري أو الأراق الرسمية
التي تثبت وجود المؤسسات العامة أو الجمعيات التعاونية وإمجاداتها

(٢) صحيفة الحالة الجنائية

وإذا كان الطلب مقدما من شركة تضامن أو شركة توصية أو شركة
ذات مسئولية محدودة أو فرع المنشأة في الخارج وجب تقديم الصحيفة
عن جميع الشركاء المتضامنين وكذلك من لهم حق التوقيع والإدارة فيها .
وبهني من تقديم هذه الصحيفة الشركاء المتضامنين ومن لهم حق التوقيع

والإدارة في اللقطة التي يوجد مركزها الرئيسى في الخارج
ولها فروع في (ج. م. ع) بشرط أن يكونوا مقيمين في الخارج .

(٣) شهادة الاشتراك في الغرفة التجارية .

(٤) اقرار القيد في سجل للمصدرين من نسختين يشتمل على :

(ا) الاسم التجارى والعنوان التلغرافى إن وجد .

(ب) العنوان (المحل الرئيسى أو المركز العام) .

(ج) الاصناف التى يشتغل فى تصديرها والتى تتفق مع نوع
التجارة أو الغرض من تأسيس الشركة المثبت فى السجل التجارى .

(د) العلامات للتجارية التى يستعملها والاصناف التى تستخدم
فيها كل علامة .

مستخرج رسمى يسجل كل علامة من العلامات التجارية التى
يستعملها الطالب على أن يكون رقم وتاريخ تسجيل العلامة ثابت فى
مستخرج السجل التجارى .

وإذا كانت العلامة غير مسجلة عند طلب القيد وإلى حين تدوين
البيان فى سجل التمسرين وجب تقديم مستخرج رسمى يسجلها
خلال سنتين من تاريخ تقديم طلب القيد على أن يقدم الطلب خلال المدة
للمذكورة مستخرجا رسميا من صحيفة قيد الطالب فى السجل التجارى
فابتا به رقم وتاريخ تسجيل هذه العلامة .

ويعنى من تقديم المستندات المشار إليها في البندين ٢ ، ٣ الشركات المساهمة وجهات القطاع العام .

مادة ٢٨ — على كل من قيد اسمه في سجل المصدرين في حالة حصول تغيير أو تعديل في البيانات المقيدة عنه في السجل التجارى أن يقدم إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أو لآى فرع من فروعها مستخرجاً من صحيفة قيده في السجل التجارى بعد التمهيد وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التأشير في السجل التجارى .

كما يجب على المصدر أن يطلب تدوين أى تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات المقيدة عنه في سجل المصدرين وذلك خلال ثلاثين يوماً من فتح حصول التغيير أو التعديل ويجب على من يقيد اسمه في السجل أن يذكر رقم القيد وعنوانه التلغرافى إن وجد في كافة المكاتبات والمطبوعات واللافتات الخاصة به .

مادة ٢٩ — يحدد القيد في سجل المصدرين كل ثلاث سنوات خلال شهر يناير وتعتبر السنة التى تم فيها القيد سنه كاملة .

ويشفع بطلب التجديد المستندات المشار إليها في المادة السابقة والعشرين من هذا القرار .

وتعنى جهات القطاع العام من تجديد القيد .

مادة ٣٠ — يكون تجديد القيد أو إلغائه أو شطبه بالتأشير بذلك في هامش صحيفة القيد بسجل المصدرين على أن يكون بالتأشير مشتملاً على الأسباب التى دعت إليه .

الباب الثالث

في الرقابة على الصادرات والواردات

مادة ٣١ - تخضع السلع المبينة في المرفق رقم (٤) للرقابة النوعية على الصادرات كما تخضع السلع المبينة في المرفق رقم (٥) للرقابة النوعية على الواردات .

مادة ٣٢ - تقوم فروع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة بفحص الصادرات والواردات .

ويجوز الفحص في مناطق الإنتاج في الداخل أو الخارج .
وتكون مواعيد العمل الرسمية بفروع الهيئة من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثانية مساءً وتمثل الفروع في أيام الجمع والعطلات الرسمية .

ومع ذلك يجوز بناء على طلب المصدر والمستورد - قبول الطلبات وإجراء الفحص في غير مواعيد العمل الرسمية مقابل أداء الرسوم الإضافية المنصوص عليها في المادة ٤٣ من هذا القرار ويستثنى الرسم إلى خزينة التفرع المختص قبل الساعة الواحدة مساءً .

مادة ٣٣ - تقدم الطلبات لفحص أي رسالة معدرة أو مستوردة

من المصدر أو المستورد أو وكيلهما إل الفرع المختص ويكون تقديم طلبات الفحص في مواعيد العمل الرسمية ولا يجوز بأى حال من الأحوال إرسالها بالبريد .

وتسدد رسوم الفحص أو المراجعة طبقا لما هو عند في القرارات الوزارية التي تتضمن الشروط المقررة لتصدير أو استيراد الأصناف المدرجة بالمرفقين رقمى (٤ ، ٥) للمحقين بهذا القرار .

ويكون فحص أو مراجعة كل رسالة بفرع الهيئة ومع ذلك يجوز فحص الرسائل في المكان الذى أعدت فيه وفي هذه الحالة يلتزم المصدر أو المستورد بأن يدفع ما يعادل نفقات وسيلة انتقال العاملين إلى مكان أعداد الرسائل وبالعكس وأن يتحمل ما يعادل بدل السفر والأجور الإضافية نظير قيامهم بالعمل في غير مواعيد العمل الرسمية .

وفي حالة الانتقال إلى المكان الذى أعدت فيه الرسائل وبين عدم أعدادها يعتبر الطلب كأن لم يكن ويلتزم المصدر أو المستورد في هذه الحالة بتقديم طلب جديد برسوم جديدة .

مادة ٣٤ - يجب أن تكون الرسالة معتملة على طرود متطابقة في النوع والصنف والرتبة والعبوة يجوز أن تكون الرسالة الواحدة من عدد من اللوحدات بحيث تكون كل من هذه اللوحدات مشتملة على طرود متطابقة في النوع والصنف والرتبة والعبوة وموحدة في عدد اللوحدات داخل كل عبوة ويجب أن تعد الرسالة للتصدير على باخرة.

واحدة وإلى جهة واحدة ويجوز تصديرها إلى ذات الجهة على أكثر من باخرة إذا تصدر شحنها على باخرة واحدة بشرط أن يتم ذلك خلال المدة المحددة لشحنها في شهادة الإذن بالتصدير أو الاستيراد .

ومع ذلك يجوز أن تحمل طرود الرسالة اسم مصدر أو مستورد آخر وعلامته التجارية على أن يتقدم هذا المصدر أو المستورد بأقرار يتضمن عدد الطرود أو المدة التي يسمح فيها باستعمال اسمه أو علامته التجارية .

مادة ٣٥ - يقوم الفرع بفحص أو مراجعة ٤ / من محتويات كل رسالة وله مع ذلك زيادة النسبة إلى الحد الذي يراه لازماً للتحقق من مطابقة الرسالة لثبوتها المقرره ومن مطابقة الرسالة على الشهادة المستخرجة من الجهة الإدارية المختصة أو الشهادة المعتمدة من السلطات المصرية في الخارج التي تثبت توافر الشروط والمواصفات ولا يجوز رفض رسالة لعدم مطابقتها للشروط والمواصفات المنيرة إلا بعد فحص أو مراجعة ٨ / على الأقل من محتوياتها .

ويوضع على كل طرد يتم فحصه ما يدل على ذلك .

ويجوز لفرع الهيئة بناء على طلب صاحب الرسالة - إذا لم تكن قد أعدت بكاملها وقت الشروع في فحصها - أن يجري فحص ما يكون قد تم إعداده منها .

ولا يجوز بأي حال استرداد رسوم الفحص أو بعضها في حالة عدم إعداد الرسالة أو جزء منها .

مادة ٣٦ - إذا اتضح من الفحص أن الرسالة أو بعض اللوحدات
 فيها مطابقة للشروط والمواصفات المقررة يصدر فرع الهيئة لصاحبها
 شهادة بالإذن بالتصدير أو باستيراد الكمية المطابقة ، أما إذا وجدت
 الرسالة غير مطابقة وقرر فرع الهيئة رفض الإذن بالتصدير أو الاستيراد
 وجب إخطار صاحب الشأن كتابة بالبريد الموصى عليه خلال مدة
 أقصاها ٢٤ ساعة بأسباب الرفض .

مادة ٣٧ - على الفرع أن يعرض للنظم على لجنة تشكل بقرار
 من وزير التجارة برئاسة مدير فرع الهيئة وعضوية اثنين من الموظفين
 الفنيين بها ومنسوب عن الجهة الإدارية المختصة يرشحهم وزيرها وممثل
 للنظم يختاره من بين مصدرى أو مستوردي المصنف وإلا قام رئيس
 اللجنة باختياره .

وعلى اللجنة أن تصدر قرارها في ميعاد لا يتجاوز ٢٤ ساعة من
 تاريخ تقديم النظم ويعلن القرار إلى صاحب الشأن بخطاب موصى عليه
 ويكون قرار اللجنة نهائيا .

وإلى أن يصدر قرار اللجنة في شأن النظم تحفظ للرسالة المرفوضة
 على مديرية صاحبها في المكان الذي قدمت فيه أو في أى مكان آخر
 يرى فرع الهيئة المختص نقلها إليه .

ولا يجوز للمصدر أن المستورد استبدال الرسالة المرفوضة أو جزء
 منها بغيرها أو إدخال أى تعديل عليها قبل العمل فى النظم .

مادة ٣٨ - يجب أن يتم شحن الرسالة المرخص بتصديرها خلال المدة المحددة في شهادة الإذن بالتصدير ولا يجوز استعماله بعد انتهاء المدة إلا إذا تقدم صاحب الشأن بطلب لإعادة الفحص .

وإذا تبين لفرع الهيئة أثناء عمل الجشفي - داخل أو خارج الدائرة الجركية - أن الرسالة أصبحت غير مطابقة للشروط والمواصفات المقررة يقوم بسحب شهادة الإذن بالتصدير ومنع شحن الرسالة .

وإذا كانت الرسالة داخل الدائرة الجركية يقوم بنقض أختامها ومنعها من التصدير .

ويجب على المصدر إذا غضب في تغيير الباكورة أو الجهة المضدرة إليها الرسالة لإخطار فرع الهيئة خلال أسبوع من تاريخ الشحن .

ونقض أختام الرسالة في الحالات الآتية :

(١) إذا عدل المصدر عن تصديرها .

(٢) إذا انتهت المهلة المحددة في شهادة الإذن بالتصدير .

ويعاد تصدير الرسالة المستوردة غير المطابقة للشروط والمواصفات ما لم يصدر قرار باستثنائها من بعض أو كل هذه الشروط والمواصفات .

مادة ٣٩ - يجوز لصاحب الرسالة مقابل دفع الرسم المقرر أن يحصل من فرع الهيئة على شهادة معتمدة تدل على قيام الفرع بفحص أو مراجعة الرسالة والإذن بتصديرها أو استيرادها .

ويعنى من هذا الرسم الشهادات التى تطلبها الجهات الحكومية لأغراض مصلحة .

ويجوز بناء على طلب صاحب الرسالة تحرير هذه الشهادة بأحدى اللغات الأجنبية التى يحددها علاوة على اللغة العربية .

كما يجوز إعطاء شهادة فحص أو مراجعة واحدة عن عدة رسائل إذا تم الإذن بتصديرها أو استيرادها على باخرة واحدة إلى أو من جهة واحدة .

ولا تعطى الشهادة إلا إذا قدم المصدر أو المستورد بوليصة الشحن أو صورتها الأصلية مبنية على النوع والصنف والمقدار والعلامة التجارية .
ولا يترتب على منح الشهادة أية مسئولية على الحكومة .

الباب الرابع

أحكام عامة ورسوم

مادة ٤ — يفوض وكيل الوزارة للتجارة الخارجية فى ممارسة الاختصاصات المخولة لوزير التجارة فى المادة ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ٤ — يفوض مديرو عموم المناطق البحرية بمطابقة البضائع

بالإفراج عن السلع التي تستورد بالخاملة لحكم المادة الأولى من قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه أو إعادة تصديرها بناء على طلب صاحب الشأن على أساس دفع التعويض المتوعد عليه في المادة ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ٤٢ - يفوض رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومديرها العام لشئون التصدير بالبت في حالات الاستثناء المنصوص عليها في المادتين ٩ ، ١٠ من القانون بناء على طلب الوزير المختص .

مادة ٤٣ - تحصل الرسوم المشار إليها في هذا القرار بالقياس الآتية :

مليم جنيه

٥٠٠ - رسم إضافي عن كل طلب لأجراء فحص أية رسالة عن كل ٦ ساعات وبنتيجة من الساعة ٢ مساء إلى الساعة ٨ من صباح اليوم التالي في أيام العمل الرسمية وبمضاعف الرسم في أيام الجمع والعطلات الرسمية من الساعة ٨ صباحا إلى الساعة ٨ صباح اليوم التالي بحيث لا تزيد الرسوم المحصلة عن جنيهين .

١ - رسم استخراج شهادة بتيمة الفحص أو المراقبة أو شهادة المنشأ أو صورة منها أو بدل فاقد .

حليم جنيه

١ - • تأمين نقدي عند التظلم من نتيجة الفحص أو المرافعة وطلب التحكيم ويرد في حالة قبول الرسالة بحالتها .

وتحدد رسوم فحص العبوة أو الكيلو جرام من للرسالة في القرارات الوزارية التي تتضمن الشروط المقررة لتصدير واستيراد الاصناف المدرجة بالمرفقين رقمي (٤ ، ٥) الملحقين بهذا القرار .

٢ - • رسم القيد في سجل المصددين .

٣ - • رسم التجديد .

٤ - • رسم تلوين البيانات في سجل المصددين أو تعديلها .

٥ - • رسم طلب صورة مستخرج من سجل المصددين .

مادة ٤ ع - تقوم الجهات التالية بموافقة وزارة التجارة بالبيانات الآتية :

(أ) على كافة القطاعات والجهات موافقة وزارة التجارة بصورة من عقود التصدير والاستيراد التي يتم عقدها الموافقة عليها .

(ب) على البنك المركزي المصري والبنوك التجارية المصرية موافقة وزارة التجارة بالبيانات الآتية :

١ - بيان من اعتمادات الإستيراد المفتوحة قبل ١٩٧٥/١٢/٣

خصما على حصص القطاعات عن عام ١٩٧٦ شاملا اسم القطاع المستفيد -
نوع السلعة - البلد - الوحدة - الكمية - سعر الوحدة - نوع
العملة - أساس التعاقد - القيمة بالعملة الأجنبية - القيمة بالجنيه
المصرى .

٢ - بيان شهرى عن اعتمادات الاستيراد المفتوحة شاملا اسم
القطاع المستفيد - نوع السلعة - البلد - الوحدة الكمية - سعر
الوحدة - نوع العملة - أساس التعاقد - القيمة بالعملة الأجنبية -
القيمة بالجنيه المصرى .

٣ - بيان شهرى بالمدفوعات عن الواردات شاملا نفس البيانات
للفقرة (ا ، ب) على أن توضح المدفوعات المقدمة عن واردات لن
تزد خلال العام في كشف مستقل .

٤ - بيان شهرى عن الإستثمارات (مى . مى) شاملا نوع السلعة -
الوحدة الكمية - سعر الوحدة بالعملة الأجنبية - نوع العملة -
أساس التعاقد - القيمة الإجمالية بالعملة الأجنبية - القيمة الإجمالية
بالجنيه المصرى - البلد المصدر اليه - القطاع المصدر - الجهة المتفددة -
اسم المصدر (موزعة حسب قطاع / سلع ، بلاد / سلع) .

٥ - بيان شهرى عن الحصة الفعلية من واقع المذكرة رقم ٢

موضحا بها نفس البيانات بالفقرة ٤ على أن توضح حصيلة الصادرات عن أعوام سابقة في 'كشف مستقل'.

(ج) يقوم الجهاز المركزي للتمثينة والإحصاء بموافاة وزارة التجارة بالبيانات الآتية :

١ - بيان الصادرات الفعلية على أساس سلمي كمي وقيمي وعلى أساس سلع / بلاد كمي وقيمي على أن يتضمن المعونات الاقتصادية المفتوحة من (ج. م. ع) إلى الخارج بدون مقابل والصادرات التي قد لا يستحق بشأن تصديرها استرداد حصيلة وفقا لشروط الدفع .

٢ - بيان شهري بالواردات الفعلية على أساس سلمي كمي وقيمي ثم على أساس سلع / بلاد كمي وقيمي على أن توافي بكشوف شهرية بموقف الموقوفات .

ويوضح في كشف مستقل بيان تموين السفن والطائرات المصرية بالخارج والمعونات الاقتصادية من الحكومات أو الهيئات الخيرية إلى جمهورية مصر العربية وكذا المعونات الاقتصادية المفتوحة من جمهورية مصر العربية إلى الخارج بدون مقابل .

مادة ٤٥ - يلتزم كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ٤٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به
من ١ / ١ / ١٩٧٦ .

تحريراً في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٩٥ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥)

ذكريا توفيق عبد الفتاح
وزير التجارة

مرفق رقم ١

لجان التصدير

التشكيل :

لجنة تصدير الارز ومنتجاته :

وزارة التجارة .

وزارة التموين .

ادارة الزراعة .

مستوب عن المصنوب .

الجهاد المصرفي .

النقل البحري .

عضوين من ذوي الخبرة يعينهم وزير التجارة .

النخصص السلمي :

تصدير الارز وكسر الارز والمنتجات الاخرى .

لجنة تصدير المواالح :

التشكيل :

وزارة التجارة .

وزارة التموين .

وزارة الزراعة .

الجهاز المصرفي .

النقل البحري .

هيئة الرقابة على الصادرات والواردات .

عضون من ذى الخبرة يعينهم وزير التجارة .

التخصص السلمي :

تصدير المواخ بأنواعها .

لجنة تصدير البطاطس والبصل والفول السوداني :

التشكيل :

وزارة التجارة .

وزارة الزراعة .

جمعيات المنتجين .

وزارة التموين .

هيئة الرقابة على الصادرات والواردات .

الجهاز المصرفي .

النقل البحري .

ثلاث أعضاء من قوى الخبرة يعينهم وزير التجارة .

التخصص السلي :

تصدير البطاطس والبصل الطازج والتمور الطازج والخضرا المنخفضة
والفول السوداني .

مرفق رقم ٢

جدول رقم (١)

بيان بالأصناف المحظور تصديرها

- (١) القمح .
- (٢) الشعير .
- (٣) الذرة .
- (٤) الدقيق .
- (٥) العنبر .
- (٦) الحلبة .
- (٧) نشا الذرة .
- (٨) نفاية الذرة .
- (٩) الفول الناشف
- (١٠) الفاصوليا الجافة
- (١١) اللوتين الأسود .
- (١٢) السكر (فيما عدا ما توافق عليه وزارة التموين) .
- (١٣) السمسم .
- (١٤) الشاي .

- (١٥) البع .
- (١٦) البرسيم .
- (١٧) الدريس .
- (١٨) الأعلاف المصنعة .
- (١٩) النخالة .
- (٢٠) البنور الزيتية .
- (٢١) عرق الحلاوة .
- (٢٢) زيت الطعام .
- (٢٣) الطحينية (فيما عدا ما توافق عليه وزارة التموين) .
- (٢٤) زيت البوية .
- (٢٥) الأخشاب .
- (٢٦) المشاية .
- (٢٧) الأغنام (فيما عدا الحصة التي تحددها وزارة التموين من الأغنام البرقي)
- (٢٨) الماعز .
- (٢٩) الطيور (فيما عدا طيور الزينة وما توافق عليه وزارة التموين)
- (٣٠) الأسماك (فيما عدا الحصة التي تحددها وزارة التموين) .
- (٣١) اللحوم (فيما عدا لحوم الخنازير مخنوخا أو مثلجا) .
- (٣٢) المنافع .
- (٣٣) الألبان ومنتجاتها .

- (٣٤) الصوف الخام .
 (٣٥) خيوط الغزل الصوفية .
 (٣٦) الكتنة الصوفية .
 (٣٧) حوام خيوط النايلون وخيوط الجوت .
 (٣٨) فضلات الحرير التليبي .
 (٣٩) شعر الخيل .
 (٤٠) الجملة .
 (٤١) كبريت العمود .
 (٤٢) قرون الجاموس والبقري الكبير .
 (٤٣) الجلود الخام والمذبوغة .
 (٤٤) السيالات (سيالات الكروم) .
 (٤٥) العسل الاسود .
 (٤٦) عيدان قصب السكر (فيما عدا عيدان قصب السكر للمصنوع)
 بتوافقة وزارة القوي ووزارة الصناعة .
 (٤٧) البيض .
 (٤٨) قش الارز وقش المكائس .
 (٤٩) مادة النير وسليكون (فيما عدا ما توافق عليه وزاره الصناعة)^١

(١) أضيفت مادة الفيروسا يكون بقرار وزير التجارة رقم ١٠

مرفق رقم ٣

جدول رقم (٢)

أولاً - أصناف يتم تصديرها عن طريق الجمارك في حدود حصص سنوية وفقاً للسياسة التي تضعها وزارة التجارة لكل صنف منها:

القطن الاسكارمو والسكينة والواطي المخطوط .

حطب القطن .

شوائب البوص .

عوادم القطن وعوام غزل القطن . (الاسطبة القطنية) .

عوادم غزل الحرير الصناعي .

شعر الماهر .

بذور الفلارس .

كهنة الخيش .

المولاس والكحول

العسل النحل وشمع العسل .

السيان المجعد .

البطارخ .

سمك السط .

أعفاء البقر المملحة .

- كمر وتراب ورماد الفحم الحيواني .
 كسب بذرة الكتان .
 كسب جرمة الأرز .
 وتابن الكلويات .
 مسحوق المعظم .
 برويتلان الذرة .
 أمعاء الضأن المملحة .
 قشر بذرة القطن .
 سرسة الأرز .

ثانيا : أصناف يتم تصديرها عن طريق مصلحة الجمارك مباشرة بعد
 موافقة الجهات الموصحة قرين كل منها :

السلع	الجهة
بذور التقاوى	وزارة الزراعة
الفستلات	» »
الخيل	» » وبالعلة الحرة
البسطرة	» » والقون
المفغولات الفضية والذهبية	» التجارة (مصلحة الدمغ والموازين)
	وفي حدود القيمة المصرح بها بالعملاء
	الحرة.

العملات المصرية وزارة المالية بالعملات الحرة
 الآثارات المصرية مصلحة الآثار د
 اللوحات الفنية والفنون الجميلة د
 السكان وفقا للسياسة التي تضعها وزارة التجارة
 ثالثا : أصناف يتم تصديرها بعد موافقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة

والإحصاء :

عربات النقل والركوب بمختلف أصنافها وعربات وقاطرات السكة
 الحديد والديكوفيل والجرارات .
 قضبان وفلنكات للسكة الحديد المعدنية والألواح والسكرات
 والفلنكات الخشبية .
 المناديل .
 الأحواض المائنة .
 السفن .
 العائمات والقطع البحرية بكافة أنواعها .
 الطائرات بكافة أنواعها .
 موتورات ومركبات وسائل النقل والطائرات باختلاف أنواعها وقطع
 غيارها .

الإطارات المطاط والناييب بكافة أنواعها ومقاساتها وكنبة المطاط
واللدائن .

البطاريات السائلة والجافة بكافة أنواعها .

معدات الآوية ورصف الطرق .

المحركات والمولدات الكهربائية بكافة أنواعها ومستلزماتها

الآلات المحركة بكافة أنواعها .

خامات الرصاص والورق والمواد ذات النشاط الاشعاعي والمويطدتم .

خامات الحديد والنيحاس والاسيتوس والكروم - خامات الرصاص .

والرصاص الاثيموني .

التنكل .

خامات القصدير والخارصين (الزنك) .

خام الصاج وخام الصفيح (عدا المبوبات) .

خام الالمونيوم .

خرقة المعادن بأنواعها .

سبائك وكل الحديد والصلب وحديد التسليح والشبكات الكهربائية

والنيحاس الالكترونى .

المصنوعات المعدنية الغير محدودة الشكل (كالأفراس والاسياخ والقضبان .
والألواح والسبائك) .

أحماض الكبريتك والنتريك والكلورودريك .

الفينول والناون والابستون والسيارين .

مهمات الوقاية من الغازات والحرائق .

الخشب والشكاير الفارغة وشباك التقوية .

الكوريكات والقرم والفتوس والعتل والمرزبات — قطن الحديد .

الاقشة والمشععات المانعة لتفاد الماء .

الاسلاك الفائكة والاسلاك عموما وحبال الجر والسلاسل .

أجهزة الاتصال السلكي ومستلزماتها وأجهزة اللاسلكي والاستقبال

(فيما عدا أجهزة الاستقبال المنزلية) .

أجهزة الأشعة .

آلات التصوير والسينما

أجهزة وآلات المساحة

الموازل .

المواسير المعدنية بأنواعها ومواسير الاترتيب للحيوانات المعدنية

(غير حيوات البطائع المصدرة) .

الاسيستوس (غير الجواسير ومصنوعاته) .

المصاريج .

المنوك .

الكرتون .

ورق الكرافت والورق المقطر (غير العبوات) .

أسلحة الصيد وذخيرتها .

المفرقات ومواد النسف والأسلحة والذخيرة .

رابعا : أصناف يتم تصديرها وفقا للسياسة والقواعد التي يرضيها

وزير التجارة (١) .

' الكتب المطبوعة في مصر والصحف والمجلات وسائر المطبوعات المصرية

وكافة الاجنبيية المعاد تصديرها .

(١) مضافة بقرار وزير التجارة رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٧٦

مرفق رقم (٤)

الحاصلات الزراعية والحيوانية ومنتجاتها التي تخضع للرقابة
هند التصدير

(أ) محاصيل زراعية وحيوانية ومنتجاتها

(١) البنور المعدة للتقاوى .	(٨) الثوم المجفف .
(٢) الأرز .	(٩) سيقان قصب السكر .
(٣) بذور الترمس الجافة .	(١٠) الفاصوليا الخضراء المجمدة .
(٤) بذور السمسم ،	(١١) الفول السودانى المقشور
(٥) بذور العدس الجافة .	وغر المقشور .
(٦) البصل المجفف .	(١٢) ألياف الكتان .
(٧) البيض .	(١٣) متخلفات صناعية
	الحاصلات الزراعية .

(ب) المحضر الطازجة

(١) الباذنجان .	(١٠) الخيار والقثاء .
(٢) البامية الخضراء .	(١١) الشليك .
(٣) البسلة الخضراء .	(١٢) الشام والقارون
(٤) البصل الطازج .	(١٣) الطماطم .
(٥) البطاطا .	(١٤) الفاصوليا الطازجة .
(٦) البطاطس .	(١٥) الفلفل الرومى .
(٧) الثوم .	(١٦) الفول الرومى .
	(١٧) القنبيط

(٨) الجزر .	(١٨) الكوسة . ^(١)
(٩) الخرشوف .	(١٩) اللوبيا الخضراء . ^(٢)

(ج) الخضراوات الجافة

(١) الياقوتية الجافة .	(٥) اللوبيا الجافة .
(٢) البسلة الجافة .	(٦) الملوخية الجافة .
(٣) الفاصوليا الجافة .	(٧) البطيخ . ^(٣)
(٤) الفول الرومي الجاف .	

(د) الفاكهة (المواالح)

(١) البرتقال .	(٤) الليمون البلدي المالح ^(٤) .
(٢) الجريب فروت	(٥) النارج .
(٣) الليمون الاضاليا .	(٦) اليوسفي .

(١)، (٢) للكوسة واللوبيا الخضراء أضيفتا بقرار وزير التجارة

رقم ٧٨٥ لسنة ١٩٧٦

(٣) أضيف البطيخ إلى مجموعة الخضراوات الجافة بقرار وزير التجارة

رقم ٧٨٥ لسنة ١٩٧٦

(٤) حل الليمون البلدي المالح على الليمون الحامض بقرار وزير

التجارة رقم ٧٨٥ لسنة ١٩٧٦

(هـ) الناكهة (الحلويات)

(١) البليح الطازج .	(٥) السكرى .
(٢) البليح الجاف ونصف الجاف	(٦) المانجو .
(٣) الرمان	(٧) الموز .
(٤) المنب .	

(و) النباتات العطرية

(١) البابونج .	(٦) السكر اوية .
(٢) بذور اخلة .	(٧) السكر كديه .
(٣) الحناء .	(٨) السكربرة
(٤) السكران .	(٩) النعناع .
(٥) الشعر .	(١٠) الينسون .

(ز) الزهور

(١) الجلاباد بولس .	(٢) الزنبق .
(٢) الورد .	

مرفق رقم (٥)

الواردات الخاصة للرقابة

(١٠) الأسماك المجمدة	(١) القمح .
(١١) الأسماك المدخنة	(٢) دفاق قمع
(١٢) الأسماك المملحة	(٣) البن .
(١٣) التونة المعلبة	(٤) العاى .
(١٤) الزيوت النباتية والغذائية	(٥) الحبوب ومنتجاتها .
(١٥) زيوت الصناعات	(٦) الدجاج المجمد .
(١٦) الزيوت المهدرجة	(٧) الأغنام الحية .
(١٧) المسلى الصناعى	(٨) الأبقار الحية .
(١٨) المرجرين	(٩) الأبل الحية .

وزارة التجارة

قرار وزاري رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٦^(١)

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد ،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ،
وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات انقطاع العام ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية للنقد ،

وعلى قرار وزير التجارة رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاستيراد من الموارد الخاصة بالقرارات المعدلة له ،

وعلى قرار وزير التجارة رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن السلع المسموح باستيرادها والقرارات اللاحقة والمعدلة له ،

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ لسنة في شأن الاستيراد والتصدير ،
وعلى موافقة السيد وزير التجارة بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٥ على المذكرة الخاصة باستمرار عمل لجنة البت لتوريد بضائع تطبيقا للقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ ونقل بيعتها إلى وزارة التجارة .

(١) الوقائع المصرية العدد ٩٦ في ١٩٧٦/٤/٢٥

تقرر:

مادة ١ - تشكل اللجنة البسة في توريد البضائع تطبيقاً للقرار ٦٤ لسنة ١٩٧٤ تتبع وزارة التجارة للبث في طلبات الاستيراد التي تقدم إليها بالقاهرة والاسكندرية شقاً لاحكام القرار رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٧٤ والقرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ من:

- (١) السيد / عزت محمد غيثان رئيساً
- (٢) السيد / احمد السيد جابر نائب للرئيس
- (٣) السيد / منيس بدیع أبو السعود
- (٤) السيد / محمد حسين صالح
- (٥) السيد / همد المنعم بن الدين أعضاء
- (٦) السيد / محمد تطاريه
- (٧) السيد / السيد مصطفى محمد حجاب
- (٨) السيد / عثمان مرسى كابس أمين اللجنة

مادة ٢ - :

- (أ) يجوز للمصريين الحائزين على موارد بالنقد الأجنبي تدخل بطبيعتها ضمن موارد السوق الموازية للنقد أن يقوموا بتحويلها إلى البلاد في شكل عيني فيما عدا المبلغ المرفقة بالكشف رقم ١٠٠٠ .
- (ب) (١)

(١) الفقرة (ب) من المادة الثانية ملغاة بقرار وزير التجارة

رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٧٦

مادة ٣ - يراعى أن تتضمن الطلبات المقدمة البيانات التالية :

اسم الطالب - عنوانه الذى يرسل عليه - جنسيته .

- تحديد صفته (مصرى حائز - مصرى يعامل معاملة غير المقيم

من الناحية النقدية - أجنبى غير مقيم) .

- مفردات السلع المطلوب توريدها موضحا بها الكمية والصنف

والمواصفات وبلد المنشأ والقيمة التقديرية بالعملة الحرة ونوع العملة

والموعد التقريبى للشحن .

البنك الذى يرغب التعامل معه بالنسبة لغير المقيمين وكذا المصريين

الذين يعاملون معاملة غير المقيمين من الناحية النقدية .

مادة ٤ - يشترط أن تكون السلع الواردة جديدة فيما عدا السلع التى

يوافق عليها السيد وزير التجارة بالشروط المحددة قرينها بالكشف المرفق

رقم ٣٠، ويتمين الحصول على موافقة اللجنة قبل استيراد السلع المشروطة

كلاهما كانت قديمة .

مادة ٥ - يشترط أن تخضع السلع الواردة للشروط والمواصفات على

النحو التالى :

(أ) السلع التموينية : تراعى الشروط والمواصفات الخاصة بالسلع

التموينية والغذائية .

(ب) السلع الأخرى : (استهلاكية - خامات - وسيطة استثمارية)

توافر المواصفات الفنية وشروط الأمان والسرية التى تقررها

كل من هيئة للتوحيد القياس والجهات والهيئات المختصة الأخرى .

(ج) يهتبط بالنسبة لاستيراد حب البطيخ (اللب الأسمر) أن يبيع المستورد لأحد البنوك التجارية المعتمدة ١٠٠ جنيه إسترليني أو ما يعادلها بالعملة الحرة بالسعر الرسمي لكل طن قبل الإفراج عن أي كمية من اللب المستورد من الجمارك .

مادة ٦ — على اللجنة أن تبت في الطلبات المقدمة إليها خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تلقي الطلبات ويسرى مفعول الموافقات التي تصدرها اللجنة لمدة ثلاثة شهور وذلك من تاريخ صدورها حتى إتمام شحنها .

مادة ٧ — يراعى الالتزام بأحكام القانون رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٥٥ بشأن مقاطعة إسرائيل والقرارات المنفذة له .

مادة ٨^(١) — يفرج عن طريق الجمارك مباشرة عن السلع التي ترد طبقاً للبادة (٢) فقرة داه من هذا القرار والتي لا تتجاوز قيمتها وقت التعاقد ما يعادل خمسة آلاف جنيه مصري بالعملة الحرة وبالسعر اسمي بعد اتخاذ الإجراءات الجمركية .

وفي حالة تجاوز القيمة المشار إليها يعرض الأمر على اللجنة المشار إليها في المادة (١) من هذا القرار كما يعرض عليها كافة الطلبات الخاصة بالاستيراد من بلاد الانغافيات كذا الاستيراد لغير المقيمين أي ما كانت القيمة .

(١) أنظر قرار وزير التجارة رقم ١٠٢٤ لسنة ١٩٧٦ ص ٧٨

مادة ٩ - تعرض طلبات السلع التي يتم استيرادها طبقاً للمادة (٩٢) فقرة (ب) من هذا القرار مهما كانت قيمتها على اللجنة للمعاو إليها في المادة (١) من هذا القرار .

مادة ١٠ -^(١)

مادة ١١ - تعد مصلحة الجمارك استمارة إحصائية بعد الإفيلج عن السلع المشار إليها توضح بها البيانات الأساسية لتلك السلع وتوحياتها . وكيانها وقيمتها والبند الجمركي لها وأسماء مورديها والمستوردين لها على أن ترسل هذه الاستمارات أسبوعياً إلى لجنة البت في التيسيرات الاستيرادية ومقرها شارع طلعت صرب بالقاهرة وكذا تخطر بها مصلحة الضرائب :

مادة ١٢ - يترك للجنة البت تحديد مبلغ يسدده عن كل طلب تخففيّة المصاريف الإدارية يودع بخزينة شركة مصر للاستيراد والتصدير بالعملة المصرية ولحساب اللجنة .

مادة ١٣ - تخطر اللجنة مصلحة الضرائب (إدارة التهرب الضريبي) بالموافقات الصادرة منها .

(١) المادة المباشرة ملغاة بقرار وزير التجارة رقم ٧٨٦

لسنة ١٩٧٦

مادة ١٤ - تلغى كافة القرارات المنفذة لقرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ المنظمة لتوريد السلع من الموارد الخاصة.

مادة ١٥ - تطبق أحكام المادة ١٥ من القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير والقرارات المنفذة له على كل ما يرد بالمخالفة لأحكام هذا القرار.

مادة ١٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره.

تحريراً في ٢٨ صفر سنة ١٣٩٦ (٢٨ فبراير سنة ١٩٧٦)

ذكر يا توفيق عبد الفتاح

سرفه رقم (١)

قائمة السلع التي يحظر استيرادها

في نطاق أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤

أولاً: سلع يقتصر استيرادها على شركات القطاع العام :

(١) القمح .

(٢) الدقيق .

(٣) الذرة .

(٤) الفول .

(٥) السمسم .

(٦) الشاي غير المعبأ .

(٧) السكر .

(٨) الزيت .

(٩) الفحوم الحيوانية والغذائية (لا تشمل : السمن الصناعي حيوانه
صغيرة التي لا تتجاوز ٥ كيلو) .

(١٠) البخان الخام فيما عدا التباك .

(١١) القطن .

(١٢) غزل القطن .

(١٣) الجوت المصنع .

(١٤) الفحم بأنواعه .

(١٥) البترول ومنتجاته وهي : البوتاجاز - البنزين - وقود

نفاثات - زيت التزييت - النافثا - الكيروسين - النولار -
الديزل - المازوت - الاسفلت .

(١٦) الاسمدة الكيماوية .

(١٧) المبيدات الحشرية ويقصد بها المبيدات الحشرية
الزراعية فقط .

(١٨) مستلزمات الإنتاج الحربي والأسلحة .

ثانيا : سلع أخرى :

تقاوى البطاطس .

٢/٣٦ : بارود .

٢/٣٦ : متفجرات عضوية .

٢/٣٦ : قتال وحبال التفجير .

٤/٣٦ : كبسولة للتفجير موقدات مفجرات (ديتونيت) .

٥/٣٦ : إضافة فنية نارية (مثل الألغام النارية والمهجمات والفضيلة .

والصواريخ ، وقذائف الإشارة وقذائف إشعال المناجم) .

(١) ألعاب نارية للمهرجانات والتسلية.

(ب) غيرها .

٨/٢٦ : أصناف من مواد لوب عدا ما يلزم للصناعة بموافقة وزارة الإنتاج الحربى .

١٠/٥٠ : نسيج من فضلات مشاقة الحرير عدا ما يلزم لأقمشة الكرفات للصانع .

١/٥٤ : كتان خام .

١/٥٥ : قطن خام غير منسج ولا منسج .

٢/٥٥ : زغب بفور القطن .

٣/٥٥ : فضلات قطن .

٤/٥٥ : قطن منسج أو منسج .

٥/٥٥ : خيوط من قطن غير مبيأة للبيع فيما عدا الغزل الصيادى المصنع من القطن الذى تحددها وزارة للصناعة .

١/٦٢ : أحزمة بياضات مغزلية وأصناف المفروشات من مواد نسيجية ، أحذية وأحذية رأس من جميع المواد البادى عليها أثر الاستعمال بشكل واضح والورادة لمرط أو فى بالات أو أكياس أو فى أغلفة مماثلة .

٢/٦٢ : أسماط وخرق بالية وفضلات خيوط حزم وحبال وأمواس وأصناف بالية من مصنوعات هذه المواد .

٩٣ : كل الفصل فيما عدا البنادق ضغط الهواء والأسلحة والذخائر من الأصناف والأعيان التي تنتجها المصانع الحربية وأن يتم تحديد الأنواع والكميات التي يصرح استيرادها سنوياً من وزارة الداخلية في حدود احتياجات السوق المحلية وما تصدره من تراخيص حمل سلاح .

٤/٩٧ : ورق اللعب .

فلليبرز .

بيان بالسلع الاستهلاكية

الفصل	السلع الاستهلاكية
الأول	استهلاك في اعداد التنازل بشرط موافقة وزارة الزراعة
الثاني	استهلاك
الثالث	استهلاك
الرابع	استهلاك
السادس	استهلاك في اعداد ما يرد للزراعة بموافقة وزارة الزراعة
السابع	استهلاك في اعداد التقاوى التي ترد بموافقة وزارة الزراعة
الثامن	استهلاك
التاسع	استهلاك
العاشر	استهلاك
الحادي عشر	استهلاك
الثاني عشر	استهلاك في اعداد البنود الزيتية لاستخراج العصاره فتكون بموافقة الوزارة المختصة وبأنها وازدة بمرض العصاره وكذا البنود الواردة للتقاوى بموافقة وزارة الزراعة
الثالث عشر	البند (١٣/٢/٤) الخاص بالبانة (خلك)
السادس عشر	استهلاك

الفصل	السلع الاستهلاكية
السابع عشر	استهلاكي
الثامن عشر	استهلاكي
التاسع عشر	استهلاكي
العشرون	استهلاكي
الحادي والعشرين	استهلاكي
الثاني والعشرين	استهلاكي
الثالث والعشرين	استهلاكي
الرابع والعشرين	استهلاكي
الخامس والعشرين	مابع الطعام
الثلاثون	استهلاكي فيما عدا البنود (١/٣٠ ، ٢/٢٠)
الثاني والثلاثون	البنود من (٩/٢٢ حتى ١٢/٢٢)
الثالث والثلاثون	البنود من (١/٢٣ ، ٥/٢٣)
الرابع والثلاثون	استهلاكي (٦/٢٣ ، ٧/٢٣)
السادس والثلاثون	التقارب (١٠/٢٣ ، أجهزة فداحات) (١٧/٢٣)
السابع والثلاثون	استهلاكي فيما عدا ما يرد لصناعة السينما

السلع الاستهلاكية	الفصل
البند ١١/٢٨	الثامن والثلاثون
البند ٧/٢٩	التاسع والثلاثون
إطارات الكاوتشوك الخاصة بسيارات الركوب — والبضود	الأربعون
(١٦/٤٠ ، ١٤/٤٠ ، ١٣/٤٠ ، ١٢/٤٠)	
استهلاك في هذا البند (٥/٤٢ ، ٤/٤٢)	الثاني والأربعون
استهلاك	الثالث والأربعون
١٩/٤٤ الترخيص الداخلي ، ٢٠/٤٤ ، ٢١/٤٤ بالنسبة	الرابع والأربعون
السلع كاملة الصنع ، ٢٢/٤٤ بالنسبة للسلع كاملة الصنع ،	
٢٤/٤٤ ، ٢٥/٤٤ بالنسبة للسلع تامة الصنع ، ٢٧/٤٤ ،	
٢٨/٤٤	
٣/٤٥ ، ب ، ٤/٤٥ بالنسبة للسلع كاملة الصنع	
استهلاك في هذا البند ١/٤٦	
البضود من ١٠/٤٨ حتى ٢١/٤٨ ، ٢١/٤٨ ج . في هذا	الثامن والأربعون
البند ١٠/٤٨ لاستخدام مصانع السجائر ، ١٥/٤٨ ،	
٢٠/٤٨ بالنسبة لما تستعمل لما كينات الغزل ، ٢١/٤٨	
(أ ، ب)	

الفصل	السلع الاستهلاك
التابع والأربعمون	استهلاك
الخمسون	البثود (١٠/٥٠ ، ٩/٥٠ ، ٧/٥٠)
الواحد والخمسون	(٤/٥١ ، ٣/٥١)
الثاني والخمسون	البثد (٢/٥٢)
الثالث والخمسون	البثود (١٣/٥٣ ، ١٢/٥٣ ، ١١/٥٣ ، ١٠/٥٣)
الرابع والخمسون	البثود (٥/٥٤ ، ٤/٥٤)
الخامس والخمسون	البثود (٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦/٥٥)
السادس والخمسون	٧/٥٦ ، ٦/٥٦
السابع والخمسون	١٢/٥٧ ، ١١/٥٧ ، ١٠/٥٧ ، ٩/٥٧ ، ٥/٥٧
الثامن والخمسون	استهلاك
التاسع والخمسون	استهلاك ما عدا البثود : ١٦/٥٩ ، ١٧/٥٩
الستون	استهلاك
الواحد والستون	استهلاك
الثاني والستون	استهلاك فيما عدا البثد ٣/٦٢ (١) أكياس تعبئة وتغليف من جوت لتعبئة القطن والسلع الزراعية الأخرى من ورق

الفصل	السلع الاستهلاكية
	مقوى لتعبئة الاسمدة وفيها حدا ذلك فيعتبر استهلاكها .
الثالث والستون	استهلاكى
الرابع والستون	استهلاكى
الخامس والستون	استهلاكى
السادس والستون	استهلاكى
السابع والستون	استهلاكى .
الثامن والستون	البشود (٢/٦٨ ب، ٢١٠) ، ٣/٦٨ ، ١٠/٦٨ ، ١١/٦٨ (١ ، ٣ ، ٥) ، ١٢/٦٨
التاسع والستون	البشود (٤/٦٩ ، ٥٠٤ ، ٧٠٥ ، ٨٠٥ ، ١١٠١ ، ١٢٠١٣ ، ١٤٠١٣)
السيعون	البشود (٦/٧٠ ، ٧٠٥ ، ٨٠٥ ، ٩٠٩ ، ١٠٠١٣ ، ١٤٠١٦ ، ١٦٠١٦) ١٩٠١٦ بند ١٢/٧٠ ب .
الواحد والسيعون	استهلاكى
الثاني والسيعون	استهلاكى
الثالث والسيعون	البشود (٣٢/٧٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، بند ٢٧/٧٣ فيما حدا ما يستورد للأغراض الصناعية فقط ، ٣٩ ، ٣٩٠/٧٣ ، ٣٩٠/٧٣ ٤٠/٧٣ ب ، ٣٩٠/٧٣ .

الفصل	السلع الاستهلاكية
الرابع والسبعون	البنود (١٩٠١٨٠١٧/٧٤)
الخامس والسبعون	٦/٧٥
السادس والسبعون	البنود ١٥/٧٦، ١٦/٧٦، فيما عدا ما يستعمل في الصناعة.
السابع والسبعون	٦/٧٨
الثامن والسبعون	٦/٧٩
التاسع والتمانون	البنود ٨/٨٢، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥
الثالث والتمانون	البنود ٢/٨٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ب، ٤، ١٠، ١١، ١٢، ١٤
الرابع والتمانون	البنود ١٢/٨٤، ١٥، (أ)، ١٧، ١٨/٨٤، (أ)، بند ١٩/٨٤، ١/١٩، ١/٢٠، ٢٠/٨٤، ٢٠/٨٤، بند ٤٠/٨٤، (أ)، بند ٤١/٨٤، ١/١، ١/٨٤، ٤١/٨٤، بند ٥١/٨٤، ٥٢، ٥٤/٨٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠
الخامس والتمانون	البنود ٦/٨٥، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠
سادس والتمانون	٢/٨٧، (أ)، ٣/٨٧، (أ)، ٤، ٥/٨٧، ١٠/٨٧
السابع والتمانون	١/٨٩، ب
الثمانون	البنود ٢/٩٠، ٤/٩٠، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠

الفصل	سلع الاستهلاك
	د، والبند (٢٦/٩٠ ب، ج) ٢٧/٩٠٠ المداد
	المستوردة لسيارات الاجرة فقط .
الواحد والتسعون	استهلاكى فيما عدا (١١،٩٠٧،٦٠٥،٣/٩١)
الثاني والتسعون	استهلاكى
الثالث والتسعون	استهلاكى
الرابع والتسعون	استهلاكى فيما عدا (٢/٩٤)
الخامس والتسعون	استهلاكى
السادس والتسعون	استهلاكى
السابع والتسعون	استهلاكى
الثامن والتسعون	استهلاكى
التاسع والتسعون	استهلاكى

مرفق رقم (٢)

ينان

السلع المسموح باستيرادها مستعملة

أولاً : الملابس المستعملة بالمعروف التالية :

(١) تقديم شهادة صحية للجوارك من الجهة التي وردت منها تفيد أن تلك الملابس تم تطهيرها بأحد الطريقتين ، إما بواسطة بخار الماء تحت الضغط بدرجة ١١٥ ستيجراد الحد أدنى لمدة ٢٥ دقيقة على الأقل أو التطهير بواسطة غاز الفورمالدهايد لمدة ثلاث ساعات بدرجة حرارة ٦٥ ستيجراد أو يتم التحقق من ذلك بمعرفة السلطات الصحية بمهورية مصر العربية وفي حالة ورود رسالة غير مصحوبة بشهادة تطهير فإنه يجري تطهيرها محلياً تحت إشراف الحجر الصحي ببناء الوصول .

(٢) أنه يتم الإفراج عنها من الجوارك ليس على أساس الوزن ولكن حسب الأصناف مع مراعاة التفتيش على الرسائل الواردة ومراجعتها بمعرفة الجوارك لضمان عدم التلاعب واستيراد ملابس جديدة داخل البلاد على أساس أنها مستعملة .

ثانياً : إطارات الطائرات المستعملة .

ثالثا : سيارات نقل بضائع بكافة أنواعها مستعملة للايجار :

تطبق أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القرار الوزاري رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير .

رابعا : سفن وقوارب وعائمات أخرى للتفكيك والتحطيم :

بالشروط التالية :

(١) بالنسبة للحديد الحردة لا مانع من الإفراح منه بدون أى قيود .

(ب) (١)

(١) الفقرة (ب) ملغاة بقرار وزير رقم ٧٨٧ لسنة ١٩٧٦

مرفق رقم (٤)

بيان

بالاسماع المسموح باستعمالها باشتراطات معينة (١)

بيان السلع	البند الجمركي	الشروط المقررة
أجهزة الماشية والتشبيد	١٤/٩٠	
مجادل لرصيف الطرق آليه الحركة	٩/٨٤	
آلات ومعدات المباني وروافع وأوناش	٢٢/٨٤، ب ٣	
عدد آليه لشغل الخشب	٤٧/٨٤	
والفلين واللدائن الصناعية		
آلات والحفر والتسوية والتعب	٢٣/٨٤	
عدد آليه لشغل الحجر والخزف	٤٦/٨٤	بشرط أن تكون صالحة للعمل
والخرسانة		
عدد يدوية وعدد آليه	٤٩/٨٤	
تستخدم يدويا		
آلات وأجهزة فرد وغريبة	٥٦/٨٤	
وغسل وجرش		
آلات تستعمل فيها الغازات	٥٠/٨٤	
للحام أو القطع		

(١) أنظر قرار وزير التجارة رقم ١٠٢٤ لسنة ١٩٧٦/١ ص ٠٠٠

بيان السلع	البند الجمركي	الشروط المقررة
سيارات الإطفاء والكنس	٢/٨٧	يسمح باستيرادها جديدة أو مستعملة بشرط ألا تزيد مدة الاستخدام عن سنتين غير سنة الإنتاج
هربات سيارة وجرارات من الأنواع المستعملة في المصانع أو المخازن أو الأرضية وقطع غيارها	٧/٨٧	يسمح باستيرادها جديدة أو مستعملة ولا تزيد مدة الاستخدام عن سنتين غير سنة الإنتاج
جرارات وإن كانت مجهزة ببيكرات رافعة	١١/٨٧ ١٤/٨٧	يسمح باستيرادها جديدة أو مستعملة بشرط ألا تزيد مدة الاستخدام عن سنتين غير سنة الإنتاج
جرارات الطرق من طراز السيارات لقطر المقطورات ومكوناتها وأجزاؤها	١/٨٧ (أ) ٥/٨٧ (أ) ٦/٨٧ (ب)	يسمح باستيرادها جديدة أو مستعملة ولا تزيد مدة الاستخدام عن سنتين غير سنة الإنتاج

بيان السلع	البند الجركي	الشروط المقررة
الزمن الصناعي المعبأ والزيت النباتية المعبأة فيما عذ زيت بذرة القطن وزيت فول الصويا وزيت عباد الشمس		بشرط. أن تكون العبوات الواردة في حدوده لبرات أو واحد كيلو ولا تتجاوز ٥ كيلو جرامات وعلى أن تميز العبوات التي تستورد تحت هذا النظام بأن يكون مطبوعاً على العلبة الصفيح اسم المستورد لحسابه الصنف وليس ملصقا عليها تيسكيت يشرط الحصول على موافقة وزارة البترول بالنسبة إلى المواصفات والكميات .
أسطوانات البوتاجاز والمنظفات الخاصة بها		تضع وزارة الداخلية الشروط والمواصفات اللازم توافرها في الأجهزة المطلوب استيرادها في حدود الكميات والتوقعيات
أجهزة إطفاء الحريق ومعدات ومستهلكاتها وغيرها من الحريق		
عدادات الإنارة (١)		

(١) الغيت الاشتراطات الواردة بالنسبة لعدادات الانارة بقرار

وزير التجارة رقم ١٠٢٤ لسنة ١٩٧٢ .

بيان السلع	البند الجمركي	الشروط المقررة
		الى توافق عليها كل من وزارة الكهرباء ووزارة الإنتاج الحربى سنويا .
حمار شامى	٣١/٨١ (أ)	بشرط موافقة وزارة الصناعة
سليولوز ألوان وشفاف	٣٠٢٠١/٣٩	بشرط موافقة وزارة الصناعة
أفرخ بلاستيك أسفنجى	١/٣١	بشرط موافقة وزارة الصناعة
شعوم حيوانية وصناعية للمدباغة فيما عدا الأصناف اللازمة لصناعة الصابون والمحلى	فصول وبنود مختلفة	بشرط العرض على قطاع (الصناعات الغذائية) للتحقيق من أن صنف الواردة لا تدخل ضمن الشعوم اللازمة لصناعة الصابون والمسلط .
حيوانات حية . وطيور ذات سلالات ممتازة للتناسل والتربية فقط .	٢/١٠ (أ) ١/١ (أ) ٤/١ (أ) ١٠/١ (أ) ١ ٦/١ ب ٦/١	بشرط موافقة وزارة الزراعة

بيان السام	البند المحركى	الشروط المقررة
تقاوى الخضر والفاكهة . والزهور والبقول والنباتات الطبية والعطرية	فصول ونود مختلفة	بشرط موافقة وزارة الزراعة
آلات زراعية وقطع غيارها	٨٤/٢٤/٨٤ ٢٥/٨٤/٢٨	يسمح باستيراد الآلات جديدة أو مستعملة .
والاطارات اللازمة لها		بشرط ألا تزيد مدة الاستخدام عن سنتين غير سنة الإنتاج أما قطع الغيار والإطارات فيشترط استيرادها جديدة
مظارات وسنابر ومظارات شمسية	٩٠/٣/٩٠/٤	بشرط موافقة قطاع الادوية
مضخات أو راقعات سواحل	٨٤/١٠ د	بشرط موافقة وزارة الإنتاج الحربى .
جرارات زراعية ومكوناتها وأجزائها والإطارات لللازمة لها	٨٧/أب، ٤ ٨٧/أ، ٥ ٨٧/أ، ٦	يُسمح باستيراد الجرارات جديدة أو مستعملة بشرط ألا تزيد مدة الاستخدام

بيان السلع	البند الجركي	الشروط المقررة
		من ستين غير سنة الإنتاج أما بالعبء لقطع الغبار والإطارات اللازمة لها فيشترط استيرادها جديدة .
الفحم البترولي	١٤/٢٧	يسمح باستيراده عام ١٩٧٦ .
أجهزة تليسكس	١٣/٨٥	بشرط موافقة وزارة للاواصلات والأمن العام .
اللازم إلى والد اللون	٨/٦٩٠	يسمح باستيراده حتى يوليو ١٩٧٦ .
السيراميك	٦٩/٨٠٧	بشرط الحصول على موافقة شركة النصر لإنتاج الحراريات والفخار (سورناجا) في كل حالة على حدة
هيدروكسيد صوديوم	مقصود ونود مختلفة	بشرط موافقة الصناعة
كيمياويات مساعدة ومواد حالة للصناعات الكيماوية	مقصود ونود مختلفة	بشرط موافقة الصناعة

بيان السلع	البند الجركى	الشروط المقررة
مذيبات ومحفقات	فصول وبشود مختلفة	بشروط موافقة الصناعة
راتجات طبيعية بالصهر	فصول وبشود مختلفة	بشروط موافقة الصناعة
قطع غيار الساعات	 (١)
الرخام (٢)	١٥/٢٥	يسمح بالاستيراد فقط لاستخدامه في المذغبات الفاخرة والفنادق والمنشآت السياحية في إطار التعاقدات مع قطاع السياحة وبشروط ألا يكون من الأصناف المنتجة محليا والحصول على موافقة قطاع مواد البناء والحراريات.

(١) قطع غيار الساعات حذفت بالقرار الوزارى رقم ٦٨٣ لسنة ١٩٧٦ والذي نص على السماح باستيرادها دون حد أقصى لقيمتها بشرط ألا تكون وحداتها ساعات أو منبهات جديدة .

(٢) ألغيت الاشتراطات الواردة بالنسبة للرخام بقرار وزير التجارة رقم ١٠٢٤ لسنة ١٩٧٦ .

الشروط المقررة	البند الجركي	بيان السلع
<p>أن تكون من الأصناف والأهيرة التي لا تنتجها المصانع الحربية وأن يتم تمديد الأنواع والكميات التي يصرح باستيرادها سنوياً من وزارة الداخلية في حدود احتياجات السوق المحلية وما تصدره من ترخيص من سلاح</p>		<p>الأسلحة والذخائر وبنادق حفظ الهواء</p>
<p>يتم الاستيراد تحت الإشراف الصحي والنفى لوزارة الزواءة</p> <p>بالشروط التي تقرها وزارة الصحة .</p>		<p>الكواكيب وعلف الدواجن</p> <p>الأدوية</p>
<p>بشروط تمديد المستورد للعمل الذي تحدده وزارة القوم .</p>		<p>الشاى المعبأ .</p>

قرار وزاري رقم ١٠٢٤ لسنة ١٩٧٦

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤

والقرار الوزاري رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٦

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ يعض الأحكام
بالاستيراد والتصدير والتفدي ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤ ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٦ ،

قرر :

مادة ١ - تلغى أحكام المادة ٨ من القرار الوزاري رقم ٧٣ لسنة
١٩٧٤ وتظهرها بالمادة ٨ بالقرار ٢٢٧ لسنة ١٩٧٦

مادة ٢ - يضاف إلى الكشف المرفق بالقرار الوزاري رقم ٢٢٥
لسنة ١٩٧٦ ببيان السلع المسموح باستيرادها باشتراطات معينة كافة
الاصناف مشمول البند ٣/٨٧ بشرط ألا يزيد مدة الاستخدام عن سنتين
غير سنة الإنتاج .

مادة ٣ - تلغى الاشتراطات الواردة بمرفق القرار المذكور بالنسبة لاعدادات الإنارة والرخام .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به بعد انقضاء شهر من تاريخ صدوره ؟

وزير التجارة .

قرار وزارى رقم ١٠٢٤ لسنة ١٩٧٦

بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤

القرار الوزارى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٦

وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والتشديد .

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤

على القرار الوزارى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٦

قرر

مادة ١ — تلغى أحكام المادة ٨ من القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤ ونظيرها بالمادة ٨ بالقرار ٢٢٧ لسنة ١٩٧٦ .
مادة ٢ — يضاف إلى الكشف المرفق بالقرار الوزارى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٦ ببيان السلع المسموح باستيرادها باشتراطات معينة كافة الأصناف مشمول البند ٣/٨٧ بشرط ألا يزيد مدة الاستخدام عن ستين غير سنة الإنتاج .

مادة ٣ — تلمى الاشتراطات الواردة بمرفق القرار المذكور بالنسبة لعدادات الانارة والرخام .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به بعد انقضاء شهر من تاريخ صدوره .

وزير التجارة

قانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦

بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي (١١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرار مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - لكل شخص طبيعي أو معنوي من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤوله إليه أو يملكه أو يجوز من نقد أجنبي عن هذه عمليات التصدير السلع والسياحة .

وللأشخاص الذين أجبر لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبي طبقا للفقرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للدخل والخارج والتعامل داخليا ، على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والمهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٥ مكرر في ١٩٧٦/٧/٢٨

ويحدد الوزير المختص شروط لإخراج النقد الأجنبي صحبة المغادرين، مع مراعاة عدم وضع قيود على إخراج النقد الأجنبي الثابت لإعماله للبلاد.

مادة ٢ - على كل من يصدر بضاعة من الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين والجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يسترد قيمتها في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص ويجوز للوزير المختص أو من ينييه تجديد هذه المدة أو إطالتها.

ويستثنى من شروط المدة استرداد حصيلته تصدير الكتب والمصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في جمهورية مصر العربية.

ويجوز للوزير المختص أو من ينييه إعفاء صادرات هيئته استرداد قيمتها وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها بقرار منه.

مادة ٣ - للوزير المختص أن يرخص بتجهيز كل أجزء مما يتحقق للبصريين المشار إليهم في المادة (٢) من نقد أجنبي من عمليات التصدير السلمي والسياحة واستخدامه وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص في إطار موازنة النقد الأجنبي.

ويسري حكم الفقرة السابقة على ما يتحقق من نقد أجنبي للجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام نتيجة المعاملات غير المنظورة.

ويعرض للبيع على البنك المركزي المصري والمصارف المعتمدة، النقد الأجنبي الذي لم يجنب طبقا لحكم الفقرة الأولى أو جنب وورغب صاحب الشأن في بيعه ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص ، ويتضمن هذا القرار تحديد استخدامات حصيلة هذا النقد بعد بيعه وذلك في إطار موازنة النقد الأجنبي .

مادة ٤ — لا يجوز استخدام النقد الأجنبي المصرح به لغرض التخصيص له ، وذلك سواء كان مصرحا به بناء على تجنيبه طبقا للمادة (٢) أو مفرجا عنه من حصيلة النقد الأجنبي .

مادة ٥ — يتم إثبات وصول الواردات التي يصرح بتحويل قيمتها عن طريق المصارف المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ٦ — للمصارف المعتمدة القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك قبول الودائع والتعامل والتحويل للداخل والخارج والتشغيل والتغطية فيما يحوزه من أرصدة بالنقد الأجنبي وذلك مع مراعاة أحكام المادتين (٣) ، (٤) .

ويجوز للوزير المختص أن يرخص بالتعامل في النقد الأجنبي لجهات أخرى غير المصارف المعتمدة ، ويجند قرار الوزير الصادر في هذا الشأن قواعد وإجراءات هذا التعامل .

مادة ٧ - يكون استيراد الأوراق المالية وتصديرها والتعامل فيها الذى يرتب حقاً أو التزاماً بالعملة الأجنبية ، والتحويلات الخاصة ببيع أو شراء الأوراق المالية للمصرية أو الأجنبية عن طريق المصارف المعتمدة والجهات الأخرى التى يحددها الوزير المختص .

مادة ٨ - يكون لإجراء التحويلات والمعاملات ذات الطابع الرأسمالى وفقاً للشروط والأوضاع التى يحددها الوزير المختص .

مادة ٩ - لا يجوز إدخال أو إخراج النقد المصرى إلا وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ١٠ - يخضع تصدير واستيراد سبائك المعادن النفيسة والماسكوكات والمصنوعات منها والأحجار الكريمة فى أية صورة من صورها أو من أى نوع كانت للنظم والأوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ١١ - تتم تسوية ناتج عمليات النقد الأجنبى التى يديرها البنك المركزى المصرى - نيابة عن الحكومة - فى حساب حكومى يحدده الوزير المختص البنود التى يتم قيدها فيه إضافة وخصماً .

مادة ١٢ - وعلى المصارف المعتمدة والجهات الأخرى المرخص لها فى التعامل فى النقد الأجنبى أن تقدم لوزارة المالية والبنك المركزى المصرى بياناً عما تبشره من عمليات النقد الأجنبى وفقاً للنظم والقواعد التى يحددها البنك المركزى المصرى ..

مادة ١٣ - يكون للعاملين بالوزارة المختصة الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له

مادة ١٤ - كل من خالف أحكام هذا القانون أو شرع فى مخالفتها أو خالف القواعد المنفذة لها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، وفى حالة العودة تضاعف العقوبة وفى جميع الأحوال تضبط المبالغ على الدعوى ويحكم بمصادرتها فإن لم تضبط حكم بغرامة إضافية تعادل قيمتها .

لا يجوز رفع الدعوى الختائية بالنسبة إلى المجرمين التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القواعد المنفذة له أو اتخاذ إجراء فيها فيما عدا مخالفة المادة (٢) إلا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينييه وللوزير المختص أو من ينييه فى حالة عدم الطلب أو فى حالة تنازله عن الدعوى إلى ما قبل صدور الحكم فيها أن يصدر قرارا بالتصالح مقابل مصادرة المبالغ والأشياء موضوع الجريمة .

مادة ١٥ - مع عدم الإخلال بحكم المادة ٣٦ من قانون العقوبات يحكم بعقوبة عن كل جريمة إذا ارتكب شخص واحد جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها .

مادة ١٦ - يكون المسئول عن الجريمة في حالة صدورها عن شخص اعتباري أو إحدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفي ذلك الشخص ، أو الجهة أو الوحدة مع مسئوليته التضامنية معه من العقوبات المالية التي يحكم بها .

مادة ١٧ - للوزير المختص حق توزيع كل وبعض المبالغ الصادرة والتفويضات الإضافية على كل من أرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة أو اكتشافها أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها ، وذلك طبقا للقواعد التي يصدرها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٨ - لا تخل أحكام هذا القانون بالأحكام المنصوص عليها في كل من نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة المادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، والقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد ، والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير .

مادة ١٩ - يلقى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب ، كما يلقى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٠ - يصدر الوزير المختص القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

ويقوم البنك المركزى المصرى بمراقبة تنفيذ عمليات النقد الاجنبى الى تقوم بها المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الاجنبى وذلك وفقا لاحكام هذا القانون والقرارات الوزارية التى يصدرها الوزير المختصر .

مادة ٢١ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ؟

يعمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسه الجمهورية فى ١٨ شعبان سنة ١٣٩٦ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٦) .

أنور السادات

وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي

قرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٧٦

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦

بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي (١)

وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي ،

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة لشؤون النقد الأجنبي .

قرر :

مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه المرافقة لهذا القرار ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

صدر في ٦ ذي الحجة سنة ١٣٩٦ (٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦) .

دكتور : حامد عبد اللطيف السايح

(١) الوقائع المصرية العدد ١٠٩ في ١٠/٥/١٩٧٧ .

ملحوظة : القرار مصحح بالاستدراك المنشور بالوقائع المصرية

العدد رقم ٢٩٢ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧٧ .

لائحة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي

الباب الاول قواعد عامة

الفصل الاول

الميكمل الإدارى لتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي

مادة ١ — تسرى أحكام هذه اللائحة على عمليات النقد الاجنبي الصادر بشأنها قانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي .

وتنظم هذه الاحكام عمليات النقد الاجنبي ، بما فى ذلك العمليات التى تتم فى إطار السوق الموازية للنقد .

وتقوم الإدارة العامة للنقد بإصدار القواعد المنفذة لللائحة ، وتنفيذ توصيات لجنة النقد الاجنبي — المشار إليها بالمادة (٢) — بعد اعتمادها من الوزير ، وتحال إليها الحالات التى لم يرد بشأنها حكم فى اللائحة .

مادة ٢ — تشكل لجنة النقد الاجنبي برئاسة وكيل الوزارة لشئون النقد الاجنبي وعضوية ممثلين عن الوزارات والجهات التالية :
وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى .

وزارة المالية .

وزارة التجارة .

وزارة التخطيط .

وزارة السياحة .

البنك المركزي المصري .

الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي .

إثنين من ممثلي المصارف المعتمدة .

يختص هذه اللجنة بالآتي :

(أ) بحث الأوضاع المتعلقة بسعر صرف الجنيه المصري واقتراح السياسات أو الحلول اللازمة . .

(ب) الدراسة الدورية لميزان المعاملات الخارجية على المستوى العام ، وعلى مستوى المعاملات وطرق الدفع مع بعض الدول ، والتقدم بما يترامى للجنة من توصيات في هذا الصدد .

(ج) متابعة التقارير المتعلقة بنشاط السوق الموازية للنقد الأجنبي وإبداء ملاحظات اللجنة بشأنها .

(د) العمل على التنسيق بين الوزارات والقطاعات والجهات المعنية في المائل والسياسات المتعلقة بالنقد الأجنبي .

(هـ) اقتراح ما تراه اللجنة لازماً من تعديل على هذه اللائحة بما يتواءم ومقتضيات الظروف والسياسات الجارية .

مادة ٣ - المصارف المعتمدة المزاولة عمليات النقد الأجنبي هي (١) :
 البنك الأهلي المصري . بنك مصر . بنك الاسكندرية .
 بنك القاهرة . بنك تشيز الأهلي . بنك مصر الدولي .
 البنك المصري الأمريكي . بنك مصر رومانيا . (٢) .
 بنك القاهرة وباريس (٣) . بنك مصر أمريكا الدولي (٤) .

وعلى المصارف المعتمدة أن توافي الإدارة العامة للنقد بأية بيانات
 تطلبها الإدارة المذكورة .

مادة ٣ (مكررا) (٥) - يرخص لبنك التنمية الصناعية بمزاولة

(١) ألغيت عبارة « وقت صدور اللائحة » من الفقرة الأولى من
 المادة الثالثة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ١٥٦ لسنة
 ١٩٧٧ .

(٢) اسم « بنك مصر رومانيا » مضاف للمصارف المعتمدة بقرار
 وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٧ .
 (٣) اسم « بنك القاهرة وباريس » مضاف للمصارف المعتمدة بقرار
 وزير الاقتصاد رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٧٧ .

(٤) اسم بنك مصر أمريكا الدولي مضاف للمصارف المعتمدة بقرار
 وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٧٧ .

(٥) المادة ٣ مكرر مضافة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي
 رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ .

عمليات النقد الاجنبى وذلك فى حدود ما تستلزمه الأغراض الموضحة بقرار تأسيسه ونظامه الاساسى .

مادة ٤ - يرخص لشركة مصر للسياحة وشركة توماس كوك وولده وشركة الامريكان اكسبريس فى مصر بالتعامل فى النقد الاجنبى فى حدود ما تستلزمه الأغراض السياحية والسفر .

ويجوز لهذه الشركات - بعد مراعاة ما جاء بالمادة ١٢٧ من اللائحة استبقاء نقد اجنبى وفقا للقواعد المنقذة لللائحة مع بيع ما يزيد عن الحد المقرر إلى أحد المصارف المعتمدة فى نهاية عمل كل يوم .

مادة ٥ - يرخص للشركات السياحية التى يحددها وزير السياحة ، بقبول النقد الاجنبى مقابل ما تقدمه من خدمات على أن تقوم بتوريد حصيلة كل يوم من النقد الاجنبى إلى أحد المصارف المعتمدة وذلك فى يوم العمل التالى مباشرة .

وتتولى وزارة السياحة الإشراف على هذه العمليات .

مادة ٦ - يرخص للبنقات والحال التجارية التى يحددها وزير التجارة بقبول النقد الاجنبى فى إطار نشاطها سواء داخل الدوائر الجركية بالموانىء والمطارات أو داخل البلاد ، مع مراعاة أن يتم توريد الحصيلة على نحو ما جاء بالمادة الخامسة .

وتتولى وزارة التجارة الإشراف على هذه العمليات .

مادة ٧ - يرخص للأفراد من تجار البحر والجمهورية الذين يحدد الم حافظ المختص ، بمزاولة نشاطهم مقابل نقد أجنبي ، مع مراعاة أن يتم توريد الحصيد على نحو ما جاء بالمادة الخامسة .

وتتولى المحافظة المختصة الإشراف على هذه العمليات .

مادة ٨ - يفتح حساب لدى البنك المركزى المصرى بإسم الوزارة « حساب الأرباح الناتجة عن عمليات النقد الخارجية » .

ويقيد فى هذا الحساب ما يخص الحكومة من عمرلات وتكاليف متصلة بالعمليات الخارجية .

مادة ٩ - يكون للعاملين بالإدارة العامة للنقد ، الذين يصدر بتحديد وظائفهم مرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يخص بتنفيذ أحكام القانون .
وعلى الأشخاص المرخص لهم بالتعامل موافاة الإدارة المذكورة بأية بيانات تطلبها فى هذا الشأن .

مادة ١٠ - يقوم البنك المركزى المصرى براقب تنفيذ عمليات النقد الأجنبى التى تقوم بها المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى ، ذلك وفقا لأحكام هذه اللائحة .

الفصل الثاني

الاحتفاظ بالنقد الاجنبي أو حيازته

مادة ١١ - يقصد الاحتفاظ بالنقد الاجنبي على النحو الوارد بالقانون منم قيام إلزام باسترداده إلى البلاد أو عرضه على المصارف المعتمدة أو بيعه لها .

وينصرف بالاحتفاظ إلى النقد الاجنبي بكافة أشكاله ، كما يكون الاحتفاظ خارج البلاد أو داخلها سواء لدى المصارف أو كحيازة شخصية

مادة ١٢ - يحق الاحتفاظ بالنقد الاجنبي عن غير عمليات التصدير السلعي والسياحة للأشخاص بخلاف الحكومة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والجهات الأخرى التي في حكمها .

مادة ١٣ - يكون الاحتفاظ لدى المصارف المعتمدة في شكل مراكز بالنقد الاجنبي أو بالجنبة المصري قابلة للتحويل .

مادة ١٤ - يكون الاحتفاظ بمراكز بالنقد الاجنبي قابلة للتحويل من خلال حسابات حرة بالنقد الاجنبي .

وتفنى هذه الحسابات وفق مايلي :

(أ) تحويلات بالعملة الحرة .

(ب) مبلغ محوالة من حساب حر آخر بالنقد الاجنبي .

(ج) المقابل بالعملة الحرة لما يقبل المصرف المعتمد شراؤه من

أوراق النقد الأجنبي المثبت بالإقرار الجبركي .

(د) المقابل بالعملة الحرة لما يقبل المصرف المعتمد شراؤه من أدوات الدفع الأخرى بالنقد الأجنبي لصالح صاحب الحساب .

(هـ) المقابل بالعملة الحرة للبائع المحولة من حساب حر بالجنيه المصري .

(و) الفائدة المصرفية .

وتستخدم هذه الحسابات وفق ما يلي :

(أ) تحويلات بالعملة الحرة .

(ب) مبالغ محولة إلى حساب حر آخر بالنقد الأجنبي .

(جـ) المقابل بالعملة الحرة لما يقبل المصرف المعتمد يمه من أوراق وأدوات دفع أخرى بالنقد الأجنبي لتسليمها إلى صاحب الحساب أو غيره دون اشتراط السفر .

(د) المبالغ المحولة إلى حساب حر بالجنيه المصري .

(هـ) المبالغ التي يتم استخدامها في سداد مدفوعات محلية بها في ذلك سداد قيمة صادرات .

(و) المبالغ التي يتم تحويلها إلى حسابات خاصة بالنقد الأجنبي .

(ز) المصاريف والعمولات المصرفية .

مادة ١٥ - يجوز للمصارف المعتمدة فتح حسابات خاصة بالنقد الأجنبي .

وتغذى هذه الحسابات وفق ما يلي:

(أ) المقابل بالعملة الحرة لأوراق النقد الأجنبي التي يقبل المصرف
المتقدم شراؤها .

(ب) تحويلات من حسابات حرة بالنقد الأجنبي والجنيه المصري .

(ج) تحويلات من حسابات خاصة أخرى .

(د) الفائدة المصرفية .

وتستخدم هذه الحسابات وفق مايلي :

(أ) تحويلات لفويل وإردات في إطار نظام التجارة الخارجية .

(ب) تحويلات للأجارج ، أو مقابل البنكنوت الأجنبي وأدوات
الدفع الأخرى التي يقبل مصرف المعتمد بيعها لتغطية نفقات صاحب
الحساب وأسرته في الخارج في حدود ٢٠٠٠ ج.م سنويا .

(ج) تحويلات للخارج لأغراض أخرى وفقا للقواعد المنفذة
للاجنبية .

(د) الوفاء محليا بقيمة معاملات بالنقد الأجنبي وفقا للنظم المقررة .

(هـ) المقابل لأوراق النقد الأجنبي وأدوات الدفع الأخرى التي
يقبل المصرف المعتمد بيعها وذلك لتسليتها لصاحب الحساب أو غيره
للاستعمال محليا .

مادة ١٦ - يجوز للبصارف المتقدمة تحويل مركز الحساب الحر

والحساب الخاص بالنقد الأجنبي من عملة لأخرى بناء على طلب صاحب الحساب .

ويم الحويل بقيام المصارف المعتمدة ببيع مركز بالعملة الأخرى لصاحب الحساب أو بقيام هذه المصارف بتنفيذ طلب صاحب الحساب في أسواق الصرف والحساب .

بادة ١٧ - يكون الاحتفاظ بمراكز الجنيه المصرى قابلة للتحويل من خلال حسابات حرة بالجنيه المصرى ، وذلك في إطار السوق الرسمية أو السوق الموازية مع تمييز الحساب بصفة السوق المتوح في إطارها .

وتنفذ هذه الحسابات وفق ما يلي :

(أ) المقابل بالجنيه المصرى لتحويلات بالعملات الحرة .

(ب) المقابل بالجنيه المصرى لمبالغ محوطة من حساب حر بالنقد الأجنبي أو بمبالغ محوطة من حساب حر آخر بالجنيه المصرى ويحمل ذات الصفة .

(ج) المقابل بالجنيه المصرى لما يقبل المصرف المعتمد شراؤه من أوراق النقد الأجنبي المثبى بالافرار الجركى .

(د) المقابل بالجنيه المصرى لما يقبل المصرف المعتمد شراؤه من أدوات دفع أخرى بالنقد الأجنبي لصالح صاحب الحساب .

(هـ) المبالغ المصرح بتحويلها للخارج بعملات حرة بعد تدبير القطعية بالنقد الأجنبي .

(و) الفائدة المصرفية .

وتستخدم هذه الحسابات وفق ما يلي :

(أ) المقابل بالجنيه المصرى لتحويلات بالعملات الحرة .

(ب) مبالغ محولة إلى حساب حر بالنقد الأجنبي ، أو حساب حر آخر بالجنيه المصرى ويحمل ذات الصفة .

(ج) المقابل بالجنيه المصرى لما يقبل المصرف المعتمد يعمه من أوراق وأدوات دفع أخرى بالتد الأجنبي لحليم لصاحب الحساب أو غيره دون اشتراط السفر .

(د) المبالغ التى يتم استخدامها فى سداد مدفوعات عمليا بما فى ذلك سداد قيمة صادرات .

(هـ) مبالغ محولة إلى حسابات خاصة بالنقد الأجنبي .

(و) المصاريف والعمولات المصرفية .

مادة ١٨ - يجوز التحويل من حساب حر بالجنيه المصرى/سوق رسمية إلى حساب حر بالجنيه المصرى/سوق فوازية وبالعكس ، على أساس إضافة أو خصم ما يوازى الفرق الذى تنطوى عليه أسعار الصرف فى نطاق السوق الموازية وفى حدود ما تقضى به القواعد المنفذة للائحة .

مادة ١٩ — لا يجوز التعامل داخليا في النقد الاجنبي المحتفظ به إلا عن طريق المصارف المعتمدة والجهات المرخص لها بالتعامل على النحر الوارد بالمواد ٣، ٤، ٥، ٦، ٧

وينصرف هذا الحكم إلى كافة صور التعامل داخليا ، بما في ذلك نقل الحياة الشخصية للنقد الاجنبي فيما بين الاشخاص واستخدام النقد الاجنبي في تسوية قيمة معاملات مالم تكن الجهة أو الشخص المسدد له من الجهات المرخص لها بمقتضى المواد المشار إليها .

الفصل الثالث

التعامل الحاضر في النقد الاجنبي .

مادة ٢٠ — يقصد بعبارة " النقد الاجنبي " الواردة في هذه اللائحة جميع العملات ما عدا الجنيه المصرى .

وينصرف ذلك إلى كافة الاشكال والصور التى يكون عليها النقد الاجنبي ، باستثناء المسكوكات الذهبية والمعدنية الأخرى .

مادة ٢١ — يكون قيام المصارف المعتمدة والجهات المرخص لها بالتعامل ، ببيع وشراء النقد الاجنبي لحسابها أو فتح حسابات بالنقد الاجنبي لديها أو قبول النقد الاجنبي تسوية لقيمة معاملات وذلك

بالنسبة للعملاء المعلن لها أسعار صرف من البنك المركزي المصري أو عن طريقه .

مادة ٢٢ - تتضمن أسعار صرف العملات الأجنبية المعلنه بما في نطاق السوق الرسمية عمولة نسبتها ١٪ عن الأسعار المعلنه شراء هذه السوق وتؤول هذه العمولة إلى حساب الأرباح الناتجة من عمليات النقد الخارجية .

وتتضمن أسعار صرف العملات الأجنبية المعلنه بما في نطاق السوق الموازية عمولة نسبتها ١٪^(١) من الأسعار المعلنه شراء هذه السوق ، ويؤول نصف هذه العمولة إلى الحساب المشار إليه بالفقرة السابقة .

وتحصل العمولة المقررة بالذبة لما يتم استخدامه من مبالغ مبنية بالعملة الأجنبية لمواجهة مدفوعات إلى الخارج .

مادة ٢٣ - يؤول للمصارف المعتمدة نصف عمولة ٢٪ المشار إليها بالمادة (٢٢) .

كما يجوز لهذه المصارف تحصيل عمولة كامبيو من عملائها عن العمليات

(١) نسبة العمولة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٢٢ عدلت إلى ١٪ بدلاً من ٢٪ بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٧٧ .

المتعلقة بالسوق الرسمية ، وعن مشتريات هذه المصارف من النقد الاجنبى
فى السوق الموازية ، وذلك وفقا للنسب التى تقضى بها تعريفه خدمات
الجهاز المصرفى .

ماده ٢٤ - يجوز للمصارف المعتمدة بالاشتراك مع البنك المركزى
المصرى فى اطار عمليات الاحتفاظ بالنقد الاجنبى ، الاتفاق على أساس
التحويل فيما بين العملات الاجنبية ، وبما لا يرتب أية فروق يحمل بها
حساب الأرباح الناتجة عن عمليات النقد الخارجية .

ماده ٢٥ - يجوز للمصارف المعتمدة أن تحتبقى العملات الاجنبية
التي تمثل غطاء الحسابات والعمليات التالية :

(ا) الحسابات بالنقد الاجنبى لدى هذه المصارف .

(ب) الحسابات الحرة بالجنه المصرى .

(ج) ميراد السوق الموازية للنقد .

(د) عائد التشغيل

ماده ٢٦ - على المصارف المعتمدة أن تتخذ الترتيبات اللازمة
لتوود يوميا حصيلة النقد الاجنبى المتعلقة بالسوق الرسمية إلى البنك
المركزى للمصرى ، وذلك باستثناء ما يرخص بتجنيبه من هذه الحصيلة

ماده ٢٧ - قول إلى أو تخضع من حساب الأرباح الناتجة عن
عمليات النقد الخارجية فروق تقييم أرصدة البنك المركزى المصرى
والمصارف المتددة بالعملات الاجنبية فى نطاق السوق الرسمية والناشئة
عن تغير أسعار الصرف المعلنة لهذه العملات / شراء .

كما يؤرل إلى أو يخص من الحساب المذكور أى تغير فى التابل
لأرصدة المصارف المعتمدة بالعملات الاحنية فى نطاق السوق الموازية
فى « ود ما يطرأ من تغير فى الفرق بين أسعار الصرف فى نطاق السوق الموازية
وأسعار الصرف فى نطاق السوق الرسمية ، ويكون اجراء التغير فى ذات
تاريخ تعديل الفرق المشار إليه .

الفصل الرابع

تشغيل أرصدة المصارف المعتمدة بالنقد الأجنبي

مادة ٢٨ - يقصد بمبارة التشغيل بالنسبة لما تحوزه المصارف المعتمدة
من أرصدة بالنقد الأجنبي على النحو الوارد بالقانون، استثمار الارصدة
المجاز لهذه المصارف استبقاؤها .

مادة ٢٩ - للمصارف المعتمدة أن تقوم بمنح أتمان بالنقد الأجنبي
من الأرصدة المجاز لها استبقاؤها لصالح جهات ووحدات فى مصر
يتحقق عن ثاؤها نقد أجنبي وبما يكفل استرداد قيمة الاتمان بالنقد
الأجنبي .

مادة ٣٠ - للمصارف المعتمدة أن تتعامل فيما بينها بالنقد الأجنبي
ولها أن تقوم بعمليات موازنة لحسابها فى حدود الأرصدة المجاز لها
استبقاؤها .

مادة ٣١ - للمصارف المعتمدة إصدار خطابات ضمان خارجية ، وكذلك خطابات ضمان لصالح جهات ووحدات أجنبية عن أنشطة داخل البلاد ، ووفق الشروط التي تضعها هذه المصارف ، على ألا يترتب على تنفيذ هذه الخطابات أى مساس بالارصدة بالتقيد الأجنبي في نطاق السوق الرسمية أو الارصدة بالتقيد الأجنبي في نطاق السوق الموازية إلا في حدود ما يترج بالحصص المترتبة في إطار م.إ.ت.م. النقد الأجنبي .

مادة ٣٢ - يجوز للمصارف المعتمدة شراء وبيع الذهب وغيره من المعادن الثمينة والمسكوكات منها وحفظها والخارج ، لصالح والحساب عملائها الذين يحق لهم الاحتفاظ بحسابات حرة بالتقيد الأجنبي أو بالجنيه المصري .

وللمصارف المعتمدة جلب هذا الذهب وغيره من المعادن الثمينة للحفاظ عليها عملياً ، كما يجوز لها إعادة شحنها إلى الخارج ، على أن يكتفى عند التوريد وإعادة الشحن بإخطار من المصارف المعتمدة للجمارك .

الفصل الخامس

التعامل الآجل في التقيد الأجنبي

مادة ٣٣ - يتعامل البنك المركزي المصري بالآجل في العملات الأجنبية المعلن لها أسعار صرف منه ، وذلك في نطاق السوق الرسمية .

وتحدد أسعار الشراء والبيع الآجل على أساس أسعار الصرف الحاضرة للعملة الأجنبية محضوما منها أو مضافا إليها نسبة قدرها ٢٪ سنويا نظير ضمان أسعار الصرف .

وتوزع هذه النسبة على أساس ٢٪ للبنك المركزي المصري ٢٪ وتؤول إلى حساب الأرباح الناتجة عن عمليات النقد الخارجية .

ويجوز للبنك المركزي المصري العمل بأسعار آجله للعملة الأجنبية ، تحدد على أساس الاسعار الآجلة لهذه العملات في أسواق الصرف الخارجية وذلك وبالنسبة لعملة أجنبية أو عمليات معينة ، وبعد الرجوع للإدارة العامة للنقد .

مادة ٣٤ — يجوز للصراف المعتمدة بعد موافقة البنك المركزي المصري ، إبرام عقود آجلة لشراء أو بيع العملات الأجنبية بالآجل بغرض ضمان أسعار الصرف للعملة الأجنبية السائدة في تاريخ إبرام العقد ، في نطاق السوق الرسمية .

ويتم التأشير على الاستمارات المصرفية والمستندات المتعلقة بالعملية بتفاصيل العقد الآجل الذي يتم إبرامه .

مادة ٣٥ — تبرم العقود الآجلة . في إطار السوق الرسمية ، بناء عن طلب المشتري أو البائع في مصر لمدة كافية لتنفيذ العمليات موضوع هذه العقود ، مع مراعاة المهلة المقررة لاسترداد العملة الأجنبية أو استخدامها .

وذكرون هذه العقود على أساس مائة وحدة من العملة المتفق عليها وبمضاعفاتها ، ولمدة لا تقل عن شهر تجدد فيها بعد ، لمدة متصلة قدرها ٥ أو ٣٠ يوما ، بنفس السعر الوارد في العقد إذا ما طلب تجديد العقد قبل انتهاء الأجل المحدد له .

ولا يجوز للمصارف المتعمدة تصفية العقود الآجلة أو الارعدة غير المتعملة منها قبل انتهاء سريانها ، إلا في حالة الإلغاء الفعلي للعملية التجارية المبرم بشأنها العقد بالكامل أو في حدود الرصيد المطلوب تصفيته ، ويتحمل العميل الذي أبرم العقد لصالحه قيمة الفرق بين سعري بيع وشراء العملة وقت التعاقد .

مادة ٣٦ - يجوز للمصارف المتعمدة إبرام عقود آجلة لشراء أو بيع العملات الأجنبية بالاجل بفرض ضمان أسعار الصرف للعملات الأجنبية القائمة في تاريخ إبرام العقد في نطاق السوق الموازية للنقد وحساب هذه المصارف .

ويقتصر إبرام هذه العقود على تغطية عمليات استيراد وتصدير وتجارة دولية ، وتؤول لهذه المصارف أو تتحمل بالفروق في أسعار الصرف الناشئة عن تنفيذ العمليات موضوع هذه العقود .

مادة ٣٧ - يجوز للمصارف المتعمدة إجراء تغطيات آجلة بالعملة الأجنبية مع أسواق الصرف في الخارج ، وذلك بالنسبة لأرصدة العملات الأجنبية المجاز لها استبقاؤها .

الفصل السادس

وسائل الدفع مع الخارج

مادة ٣٨ — تجرى المدفوعات إلى ومن الخارج بوسائل دفع بالعملة الحرة وفق ما يلي :

(أ) إحدى العملات الحرة المعلن لها سعر صرف محليا .
(ب) الحسابات الحرة بالنقد الاجنبي والحسابات الحرة بالجنيه المصري .

(ج) حسابات رسوم المرور وحسابات مدفوعات مقدمة لسداد رسوم المرور .

(د) وسائل أخرى يتم تحديدها .

مادة ٣٩ — تجرى المدفوعات مع البلاد المبرم معها اتفاقات أو ترتيبات دفع ثنائية في الإطار الوارد بهذه الاتفاقات أو الترتيبات ، وطبقا للترتيبات التي تصدرها الإدارة العامة للنقد .

مادة ٤٠ — يجوز فتح حسابات (د) بأسماء جهات أو أفراد تابعين لبلاد مبرم معه إتفاق أو ترتيب دفع ثنائي ، ويحمل الحساب صفة البلاد التابع له صاحبه .

وتغذى هذه الحسابات وفق ما يلي :

(أ) مبالغ واردة عن طريق حسابات اتفاق أو ترتيب الدفع الثنائي .

(ب) مبالغ مصرح بتحويلها إلى البلد الذي يحمل صفته الحساب .
كما تستخدم هذه الحسابات وفق مايلي :

(١) مبالغ يتم تحويلها إلى البلد الذي يحمل صفته الحساب .
(ب) مبالغ يتم استخدامها في مواجهة مدفوعات محلية ، لصالح صاحب الحساب بما في ذلك سداد قيمة صادرات وفق ما تقتضيه القواعد المتقدمة للإلتحمة وفي الإطار الوارد باتفاق الدفع التالي .

مادة ٤١ - للمصارف المعتمدة استيراد وتصدير أوراق النقد الاجنبي وتصدير العملات المعدنية الاجنبية الزائدة عن حاجتها بالتقدير الذي تقتضيه احتياجات التعامل للجهاز المصرفي ككل .

وتستوفى في هذه الاحوال الاستمارة (و . ١٠ ب) عند الاستيراد والاستمارة (ص . ١٠ ب) عند التصدير .

وفي الاحوال المتعلقة بتصدير أو استيراد أوراق النقد الاجنبي لحساب عملاء المصارف المعتمدة الذين يحق لهم الاحتفاظ ، يكتفى عند الاستيراد أبو التصدير باخطا من المصارف المعتمدة للجمارك .

مادة ٤٢ - للمصارف المعتمدة تصدير العملات الذهبية والمعدنية الاجرى المصرية إلى الخارج على أساس السداد مقدما بوسائل دفع بالعملات الحرة ووفقا للنظم المقررة .

وتستوفى استمارة (ص . ١٠ ب) عند التصدير .

مادة ٤٣ — يحق للمسافرين إلى الخارج حمل أوراق نقد أجنبي وأدوات دفع أخرى بالنقد الاجنبي وذلك وفقا للحدود التالية :

(ا) المبالغ المثبتة بالإقرار الجمركي عند الوصول .

(ب) المبالغ المثبتة بالافرايات الجمركية عند الوصول والتي يتم التنازل عنها لمسافرين عن طريق المصارف المعتمدة والجهات الاخرى لها المرخص لها بالتعامل .

(ج) المبلغ المخصوص من حسابات حرة بالنقد الاجنبي أو بالجنيه المصري .

(د) المبالغ المقررة خصما من الحسابات الخاصة بالنقد الاجنبي لصالح صاحب الحساب وأسرته .

(هـ) المبالغ المقررة خصما من حسابات بالنقد الاجنبي (مجنبي) .

(و) المبالغ الاخرى المقررة وفقا للقواعد المنفذة للامثلة .

وباستثناء ما جاء بالبند (ا) يتم التأشير على جوازات السفر بقيمة المبالغ بالنقد الاجنبي وذلك بمعرفة أحد المصارف المعتمدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل .

مادة ٤٤ — يجوز حمل أوراق نقد مصري وفقا للقادمين إلى البلاد والمسافرين منها في حدود ٢٠ جنيه مصري لكل فرد .

مادة ٤٥ - يكون إتفاق الجهات والأفراد الأجانب في البلاد من خلال وسائل وأدوات دفع مقبولة أو موارد جارية تتحقق لهم بالبلاد في إطار النظم المقررة .

مادة ٤٦ - في مجال تنفيذ القاون واللائحة والواعد المنفذة لها ، يتم احساب عدد الوحدات بالعملة الاجنبية المقابلة لنصا - أو حصة محددة بالجنيه المصري على أساس أسعار الصرف في نطاق السوق الرسمية .

الفصل السابع

موارد واستخدامات السوق المراضية للتند

مادة ٤٧ (أ) - تم التحصلات والمدفوعات لأغراض غير منظورة من خلال السوق المراضية للتند باستثناء ما يتعلق بالأغراض والخالات التالية :

(أ) رسوم المرور بقناة السويس وما يستحق من عائد تشغيل خط الأنابيب . سوميد .

(ب) النولون والأمين على الوارد التي تعامل بأسعار الصرف في نطاق السوق الرسمية .

(١) المادة ٤٧ معدلة بقرار وزير الاقتصاد والتعارن الاقتصادي رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ .

(ج) الالتزامات العامة والدولية والافراط والتوائد للمستحقة عن عمليات يتم مدامتها بأسعار الصرف في نطاق السوق الرسمية .

(د) نفقات المثلثات المصرية في الخارج .

(هـ) نفقات البعثات الدبلوماسية في الخارج .

(و) مصاريف على الصادرات التي تسدد قيمتها بأسعار الصرف في نطاق السوق الرسمية .

ويضاف إلى حساب الأرباح الناتجة عن عمليات النقد الخارجية الفرق بين أسعار الصرف المعمول بها في نطاق السوق الرسمية وأسعار الصرف المعمول بها في نطاق السوق الموازية ، بالنسبة لما يتم استخدامه من نقد أجنبي في نطاق السوق الرسمية . بأسعار السوق الموازية .

مادة ٤٨ (١) - تتم المتحصلات عن أغراض منظورة من خلال السوق الموازية للنقد باستثناء ما يتعلق بالمتحصلات من الصادر من المبالغ التالية .

(أ) القطن الخام

(ب) الأرز وكسر الأرز .

(ج) البترول ومنتجاته .

(د) البضائع الأجنبية المعاد تصديرها والسابق تحويل قيمتها بالعملة الأجنبية في نطاق السوق الرسمية .

(١) المادة ٤٨ معدلة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي

رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ .

مادة ٤٩ — تحدد المدفوعات لأغراض منظورة لتي تتم من خلال السوق المرازية للنقد . وتعامل طبقا لأسعار الصرف المعمول بها في هذه السوق . وذلك في إطار موازنة النقد الأجنبي .

الباب الثاني

المدفوعات المتعلقة بالتجارة الخارجية

الفصل الأول

سداد قيمة البضائع المستوردة

مادة ٥٠ — يجوز الإفراج عن عملة أجنبية لاستيراد بضائع بعد تقديم موافقة الجهة المختصة وفق ما يقضى به نظام الاستيراد القائم و حدود الحصص المقررة لذلك بموازنة النقد الأجنبي .

ويتم سداد قيمة هذه الواردات طبقا لوسيلة وشروط الدفع المنصوص عليها في موافقة الجهة المختصة ووفقا للقواعد المنفذة للأئحة .

وعلى المصارف المعتمدة أن تؤثر على موافقات الجهة المختصة التي تقدم إليها بتفاصيل ما نفذته من هذه الموافقات .

مادة ٥١ — لا يجاوز أجل استعمال الاعتمادات المفتوحة ، التاريخ

المحدد في موافقة الجهة المختصة لشحن أو وصول البضاعة ، ويجوز أن تقوم المصارف المعتمدة بمنح مهلة إضافية لمدة ١٥ يوما لتداول مقتنيات العملية .

ويجوز للمصارف المعتمدة الموافقة على طلب مد أجل الإعتناء إما كانت فترة المد تقع في حدود مدة وصلاحيه موافقة الجهة المختصة لشحن البضاعة ووصف لها .

مادة ٥٢ - على المصارف المعتمدة أن تعيد شراء الارصدة غير المستعملة من الاعتمادات التي تمنحها لاستيراد بضائع من الخارج وذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ انتهاء أجل هذه الاعتمادات وعليها اتخاذ الزبنيات اللازمة مع عملاتها ومراسلها وقت فتح الاعتماد لتنفيذ ذلك.

مادة ٥٣ - يراعى في جميع الأحوال أن ينص في شروط الدفع الخاصة باستيراد بضائع على وجوب تقديم بوليصة شحن بدون تحفظات تسليم ظهر السفينة مبينا بها أن مصر هي جهة الوصول النهائية أو تقديم أية مستندات أخرى مؤيدة تثبت إرسال البضاعة بالسلك الحديدية أو بالجو إلى جهة معينة في مصر .

مادة ٥٤ - يجوز الموافقة على تحويل حصيلة بيعه البضائع المستوردة برسم الأمانة بدو يديها وذلك على أساس فواتير البيع المحمية وبشرط تقديم صورة من الاستمارة البدئية (١) مؤثرا عليها من مصلحة الجمارك بما يفيد التخليص على البضاعة ويراعى ألا تجاوز المبالغ المحولة تلك المبينة في موافقة الجهة المختصة .

ولا يجوز الارتباط على استيراد بضائع برسم الامانة إلا بعد الحصول على موافقة الجهة المختصة وفي إطار قواعد الاستيراد السارية .

مادة ٥٥ - يجوز للمصارف المعتمدة سداد قيمة البضائع المراد استيرادها مقدما ، بشرط ألا يتجاوز قيمتها الاجمالية مائة جنيه مصري ، ويمكن سداد بما يتجاوز هذه القيمة ، وفق القواعد المنفذة للأئحة .

مادة ٥٦ - يكون سداد قيمة الكتب والمطبوعات الدورية طبقا للقواعد المنفذة للأئحة .

مادة ٥٧ - للمصارف المعتمدة ، في نطاق أعمال المادة (٢٩) تمويل عمليات السماح المؤقت .

الفصل الثاني

إجراءات الاستيراد

مادة ٥٨ - يلتزم المستوردون بضرورة تقديم ما يثبت استيراد البضائع التي أفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها في صناديق لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة أو من تاريخ دفع قيمتها وتقع هنا الالتزام على المستورد الذي طلب فتح الاعتماد أو تحصيل القصة .

وفي حالة تسليم مستندات الشحن للجهة التي تم الاستيراد لحسابها للتخليص على البضاعة بمعرفة تصحيح الأخيرة مسؤولة عن إثبات الاستيراد

بشرط التوقيع على إقرار منها يفيد تسلمها مستندات الشحن وإرسال هذا الإقرار إلى المصرف المعتمد الصادرة عن طريقه الاسجارة (١) مع الإشارة إلى بيانات هذه الاسجارة .

ويكون إثبات الاستيراد بتقديم النسخة الأولى والثانية للاستجارة (١) محتومتين من الجمارك بمفاصيل النسخة الجركية وفقا لتقدير الجمارك .

مادة ٥٩ - بالنسبة للبضائع المستوردة للحكومة أو الهيئات العامة يعتبر التأيد الكتابي من الوزارة أو الجهة المختصة ، بتسليم البضاعة ، دليلا كافيا على استيرادها .

مادة ٦٠ - يجوز قبول الفواتير وأغلفة الطرود كإثبات لاستيراد المطلوبات الواردة داخل طرود بريدية .

الفصل الثالث

الصادرات والبضائع المعاد تصديرها أو شحنها

مادة ٦١ - على كل من يصدر بضاعة إلى الخارج أن يمتدد قيمتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن وفقا لاحكام القانون .

وتقدم استجارة تصدير (ت . ص) إلى الجمارك لشحن الصادرات والبضائع المعاد تصديرها أو شحنها إلى أى مكان خارج مصر ، موقعا عليها من المصدر ومصدقا عليها من أحد المصارف المعتمدة .

مادة ٦٢ - تقدم هذه الاستمارة من المصدر إلى المصرف المتخذ من أربع نسخ، وبالنسبة لصادرات الاقطان من خمس نسخ مرفق بها نسخ مماثلة من الدوائير، ويصدق المصرف على هذه الاستمارة بما يفيد مراجعته لبياناتها وأن قيمة البضائع مشمولها سيتم استردادها بوسيلة دفع مقبولة خلال المهلة الثمانية المقررة.

ويختتم القوائم والمستندات المقدمة بخاتم المصرف.

ويتم التصرف في نسخ الاستمارات (ت . ص) على النحو الوارد بالقواعد المنفصلة للائحة .

مادة ٦٣ - عند قيام المصدرين باستيفاء تعديلاتهم على الاستمارة (ت . ص) تقوم المصارف المتعتمدة بإصدار الجاذج اللازمة كالآتي :

(أ) مذكرة رقم (١) عند تقديم مستندات الشحن إلى المصرف وترسل نسخة من هذه المذكرة مرفقة بها نسخة من القائمة النهائية إلى البنك المركزي المصري .

(ب) مذكرة رقم (٢) عند استرداد قيمة البضائع المصدرة وترسل نسخة من هذه المذكرة إلى البنك المركزي المصري رفق الجداول الإحصائية .

وتعتبر الاستمارة (ت . ص) ممددة عند استرداد قيمة البضائع مشمولها بوسيلة دفع مقبولة وفقا للقواعد المنفصلة للائحة .

مادة ٦٤ - تقوم المصارف المعتمدة في الأحوال التي ترد فيها مبالغ مقدما من ثمن بضائع سيتم تصديرها ، بإصدار مذكرة رقم ٢ (دفع مقدما) عن هذه المبالغ فور تسليها وذلك وفق القواعد المنفذة للأنشطة .

مادة ٦٥ - يسمح بتصدير البضائع الآتية إلى الخارج دون تقديم استمارة (ت . ص) عند الشحن وفق الحدود والنظم التي تتضمنها القواعد المنفذة للأنشطة :

— الهدايا والعينات ومواد الدعاية التجارية .
— البضائع المصدرة بواسطة الوزارات والمصالح الحكومية لغير الأغراض التجارية .

— الأثاث والمتعلقات الشخصية الحساسة بالمصريين المهاجرين الأجانب المغادرين البلاد نهائياً ورجال السلك الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي والهيئات والمنظمات الدولية .

— البضائع التي ترد بطريق الخطأ .

— البضائع التي ترد بدون الإفراج عن عملة أجنبية مقابلها بفرض المرض أو التجربة أو إستخدامها في المشروعات أو إقامة منشآت .

— البضائع التي ترد تالفة أو مخالفة لشروط التعاقد المعادة إلى موردها الأصلي لاستبدالها بغيرها .

— البضائع التي تصدر بغرض التصنيع أو للاستعمال أو العرض والإعادة وماغابه ذلك .

— الطرود البريدية المصدرة إلى السودان .

مادة ٦٦ — يستثنى من شرط مدة الثلاثة أشهر من تاريخ الشحن حصيلة تصدير الكتب والصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر على أن يتم استرداد قيمة هذه الصادرات فور بيعها وتحصيل قيمتها .

مادة ٦٧ — تمنى صادرات الكتب المطبوعة في مصر من استمارة التصدير (ت . ص) على أن يقوم المصدر بتقديم إقرار معتمد من الهيئة العامة للكتاب إلى الجمارك وفقا للملحق رقم (٣) يتضمن تعهده باسترداد قيمة الكتب المصدرة فور بيعها وتحصيل قيمتها بوسيلة دفع مقبولة وذلك عن طريق أحد المصارف المعتمدة وفقا للقواعد المنفذة للائحة .

مادة ٦٨ — تمنى صادرات الصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر والتي تقوم بتصديرها الهيئات والوحدات المشتغلة بالنشر ودور الصحف التابعة للاتحاد الاشتراكي العربي والشركات التابعة لها من استمارة التصدير (ت . ص) على أن يتم استرداد قيمتها فور تحصيلها وذلك عن طريق أحد المصارف المعتمدة وبوسيلة دفع مقبولة وفقا للقواعد المنفذة للائحة .

كما تمنى صادرات الجهات — غير المنصوص عليها في هذه المادة — من الصحف والمجلات والدوريات المطبوعة في مصر والتي لا تجاوز قيمة الكميات المصدرة منها خمسة جنيهات عن استمارة التصدير (ت . ص) .

وعلى المصدرين في هذه الأحوال تقديم بيان سنوي إلى المصرف
المعتمد الذي يتعاملون معه موضحا به قيمة صادراتهم والمبالغ المستردة
والرصيد غير المسدد .

مادة ٦٩ - بمعنى من الاستمارات (ت. ص) عند الشحن صادرات
البضائع سريعة التلف على أن يقدم المصدر تعهدا إلى مصلحة الجمارك
بتقديم الاستمارة (ت. ص) خلال أسبوعين من تاريخ الشحن ووفقا
للقواعد المنفذة للائحة .

مادة ٧٠ - تعني صادرات طوابع البريد المصرية والأجنبية
في حدود ١٠٠ جم والصادر بها تراخيص من لجنة تصدير واستيراد
الطوابع البريدية من الاستمارة (ت. ص) .

وتتابع الجمعية المصرية لهواة طوابع البريد إسترداد قيمة هذه الطوابع
بوسيلة دفع مقبولة وفقا للقواعد المنفذة للائحة .

الفصل الرابع

عمليات التجارة الدولية

مادة ٧١ - للبصارف المعتمدة ، في نطاق أعمال المادة (٢٩) ،
تمويل عمليات التجارة الدولية .

مادة ٧٢ - للبصارف المعتمدة ، الإفراج عن نقد أجنبي لإسداد
قيمة البضائع في عمليات التجارة الدولية بعد التحقق من أن قيمة هذه

البضائع مضافا إليها الربح وجميع المصاريف الإضافية مثل النقل والتأمين .. الخ، قد تم استردادها أو فتح بشأنها اعتماد مستندي مؤيد غير قابل للإلغاء لديه أحد المصارف المعتمدة في مصر — بالعملة الحرة.

مادة ٧٣ — يتم اعتمادا لاستمارة (أ) أو (د) ذات لون أحمر في نطاق أعمال المادة السابقة لإجراء تحويل القيمة إلى البلد المصدر أو فتح اعتماد ويوضح على الاستمارة جهة الوصول النهائية للبضائع أن كانت معروفة أو الميناء المحلى المشحون إليه البضائع برسم الترانزيت أو المنطقة الحرة.

ويوقع الطالب على استمارة (ت) عند اعتماد الاستمارة (أ) أو (د) وتتضمن الاستمارة (ت) تعهدا باسترداد القيمة بأكملها وألا تتعدى المسدة التي ترد خلالها القيمة ثلاثة أشهر من تاريخ الدفع للبلد المصدر.

ويقوم المصرف المعتمد المسترد عن طريقة المبلغ بإصدار المذكرة (ت) وترسل صورة من هذه المذكرة إلى البنك المركزي المصرى وفق الجداول الإحصائية.

تعتبر الاستمارة (أ) مسددة عند إصدار الاستمارة (ت) كما تعتبر الاستمارة (ت) مسددة عند إصدار المذكرة (ت) المنوّه عنها.

الفصل الخامس

استيراد وتصدير المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

مادة ٧٤ - يجوز السماح باستيراد سبائك المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لأغراض الصناعة أو للسوق المحلية وذلك في إطار النظم والقواعد المقررة للاستيراد من الخارج .

مادة ٧٥ - يجوز للقادمين البلاد الدخول بالمصوغات الخاصة باستعمالهم الشخصي بالإضافة إلى عملات ذهبية في حدود ٢٠٠ جم مع مراعاة القواعد التي تضعها مصلحة الجمارك .

مادة ٧٦ - يجوز السماح بتصدير المفضولات الذهبية والفضية على أساس سداد القيمة وفقاً لتقدير الجهة المختصة بالعملة الحرة .

مادة ٧٧ - يجوز للبصريين المسافرين إلى الخارج أن يصطحبوا معهم عند سفرهم مفضولات ذهبية وفضية لاستعمالهم الشخصي في حدود خمسة آلاف جنيه بشرط تقديم ضمان مالي صادر من أحد المصارف المعتمدة بنفس قيمة المفضولات المصدرة لضمان إعادتها خلال سنة من تاريخ إخراجها ، ويجوز مد هذه المدة لسنوات تالية بحيث لا تتجاوز المدة الكلية ٤ سنوات .

الباب الثالث

المعاملات غير المنظورة

الفصل الأول

عمليات السياحة

مادة ٧٨ - على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المرخص لهم بمزاولة عمليات السياحة أن يقوموا باسترداد كافة ما يؤول إليهم من نقد أجنبي يمثل قيمة خدمات سياحية أدت في مصر ، وذلك خلال مسدة لامتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تأدية الخدمة السياحية .

وتكون متابعة الاسترداد وفقا للقواعد التي تصدر في هذا الخصوص بالاتفاق مع وزارة السياحة .

مادة ٧٩ - يجب مراعى عند منح تأشيرات الدخول لمصر أو عند قدوم رعايا الدول المستثناة من الحصول على تأشيرات دخول البلاد التأكيد من تحويل أو استبدال مالا يقل عما يعادل ١٠٠ جنيه مصري على أساس أسعار الصرف في نطاق السوق الموازية - بالعملات الحرة أو بأية وسيلة دفع مقبولة .

ويستثنى من ذلك بعض الفئات التي تتضمنها القواعد المنفذة للأحة والتي يتم الاتفاق بشأنها مع الوزارات المختصة .

مادة ٨٠ - يجوز للسياح الأجانب عند مغادرتهم البلاد من سبق لهم تحويل أو استبدال نقد أجنبي إعادة تحويل أو استبدال ما تبقى معهم من نقد مصري بعد خصم عشرين جنيها مصريا عن كل ليلة قضاها السائح في البلاد .

مادة ٨١ - يلتزم الطلبة الأجانب الذين يتلقون العلم في إحدى الجامعات أو المعاهد أو المدارس المصرية وكذا الأجانب من غير الطلبة عند تجديد إقامتهم بتحويل أو استبدال نقد أجنبي كشرط لحصولهم على الإقامة بالبلاد أو تجديدها وذلك في الحدود المقررة والتي تتضمنها القواعد المتبعة للإقامة .

الفصل الثاني

الملاحه ورسوم المرور في قناة السويس

مادة ٨٢ - تفتح الحسابات التالية بأى من العملات الحرة المقبولة لسداد المدفوعات المتعلقة برسوم المرور بقناة السويس والخدمات المرتبطة بها :

(أ) حسابات رسوم المرور : وتفتح هذه الحسابات بأسماء ملاك أو مستأجرى السفن الأجنبية أو لحسابهم بأسماء وكلائهم الملاحين في مصر .

(ب) حسابات مدفوعات مقدمة لسداد رسوم المرور : وتفتح

هذه الحسابات باسم هيئة قناة السويس ولحساب ملاك أو مستأجرى السفن الأجنبية .

مادة ٨٣ — تقوم المصارف المعتمدة يوميا ببيع حصيلة الرسوم والخدمات المتعلقة بها بالعملة الأجنبية بقرىا للبنك المركزى المصرى ، ويتم سداد مقابل هذه الحصيلة بالجنهيات المصرية لحساب هيئة قناة السويس ، على أن يوضح بأوامر البيع أن المبالغ تمثل حصيلة رسوم المرور بقناة السويس .

مادة ٨٤ — تفتح الحسابات الملاحية التالية بالجنهيات المصرية لغرض قيد المتحصلات والمدفوعات الخاصة بأعمال الملاحة التى تتم فى الموانئ المصرية:

(أ) حسابات تشغيل السفن الأجنبية : تفتح هذه الحسابات بأسماء الوكلاء الملاحيين بحصر لحساب ملاك أو مستأجرى السفن الأجنبية .

وتتحدد صفة هذه الحسابات تبعاً للبلد الذى يوجد فيه المركز الرئيسى لمالك السفينة إذا كانت تسير لحسابه أو كانت مؤجرة لرحلة أو أكثر أما إذا كانت مؤجرة لفترة زمنية ، فيوصف الحساب بما لبلد الإقامة الدائم للمستأجر ، وتسمى الحسابات التى تنتمى إلى بلاد يجرى الدفع معها بالعملة الحرة ، حسابات تشغيل سفن أجنبية حرة ، وبالنسبة لحسابات تشغيل السفن التى تنتمى إلى بلاد اتفاقات الدفع فيحمل الحساب اسم بلد الاتفاق .

(ب) حسابات تشغيل سفن مصرية : وتفتح هذه الحسابات بأسماء

شركات الملاحة المصرية التي يتقرر معاملتها — من الناحية النقدية —
 «ماملة شركات الملاحة الأجنبية ولا تحمل هذه الحسابات صفة معينة» .

مادة ٨٥ — لا يجوز السحب على المكشوف بالنسبة للحسابات
 المخصصة لسداد رسوم المرور بقناة السويس .

مادة ٨٦ — تفتدى حسابات تشغيل السفن الأجنبية والمصرية
 بالمصادر التالية :

(أ) المبالغ الواردة بالعمولات الحرة ، وبالنسبة للحسابات التي
 تنتمى إلى بلاد مبرم بينها وبين مصر اتفاقات رفع ثنائية فيمكن أن تتم
 التغطية بتحويلات عن طريق حساب الاتفاق وفقاً لما تقضى به أحكامه .

(ب) التحويلات من أى من الحسابات التالية :

— حسابات رسوم المرور بقناة السويس .

— حسابات تشغيل سفن أجنبية تابعة لبلاد يجرى التعامل معها
 بالعملة الحرة أو من حسابات تشغيل سفن أجنبية أخرى تعمل
 نفس الصفة .

— حسابات حرة بالنقد الأجنبي أو بالجنيه المصرى / سوق
 رسمية .

(ج) متحصلات أجور الشحن والسفر والإيرادات الأخرى المحصلة
 في مصر وفق القواعد المتبعة للأتمه .

مادة ٨٧ - تستخدم أرصدة حسابات تشغيل السفن الأجنبية
والمصرية في الأوجه التالية :

(١) المدفوعات المحلية بشأن مصروفات السفينة وعملاتها
وتمويلها من البضائع المحلية ... الخ .

(ب) المبالغ المحولة إلى حسابات تشغيل سفن أخرى تحمل نفس الصفة .

(ج) الفائض بالحساب المحول إلى الخارج .

مادة ٨٨ - يجوز أداء مدفوعات عملية لأغراض غير ملاحة
في سداد قيمة خدمات أدت للمالك أو مستأجرى السفن الأجنبية . بالخصم
على حسابات رسوم المرور أو حسابات تشغيل سفن مناسبة .

مادة ٨٩ - يجوز لشركات الملاحة المصرية لإجراء مدفوعات
في نطاق الفوائض المحققة من نشاطها في الخارج بالعملات الحرة لتغطية
المصروفات الخاصة بالسفن التابعة لها في الموانئ الأجنبية لبلاد يجرى
الدفع منها بالعملات الحرة ، وعليها استرداد الفائض المتبقى بعد إجراء
هذه المدفوعات .

ولا يسرى حكم هذه المادة على شركات الملاحة المصرية التي يتقرر
معاملتها - من الناحية النقدية - معاملة شركات الملاحة الأجنبية .

مادة ٩٠ - يجوز للدوائر المختصة بالإخراج عن عملة أجنبية
كدفوعات مقدمة على ذمة تغطية مصروفات سفن أعالي البحار المصرية .

والسفن الأجنبية المستأجرة بموجب مشارطات زمنية لحساب جهات
عملية أو تحويل مبالغ سدادا لرصيد حساب المصروفات المترتبة على
رحلات هذه السفن في الموانئ الأجنبية .

مادة ٩١ - يجوز للصارف المعتمدة الإفراج عن عملة أجنبية
لسداد توالين أو إيجارات السفن الأجنبية المستأجرة لحساب جهات
عملية وفق شروط التعاقد على ربطها التي تقرها الجهة المختصة .

مادة ٩٢ - يجوز للصارف المعتمدة الإفراج عن عملة أجنبية
لسداد قيمة العمولات المستحقة للمستفيدين في الخارج مقابل وساطتهم
في عمليات تأمين وإصلاح السفن الأجنبية في الموانئ المصرية .

ويطبق ذات الوضع بالنسبة لآصبة وكلاء الشركة المصرية لأعمال
النقل البحري من العمولات المحصلة مقابل قيامهم بحجز الفراغات
اللازمة لنقل بضائع واردة لحساب مصر على سفن أجنبية .

الفصل الثالث

التأمين

مادة ٩٣ - يجوز لإبرام عقود تأمين مع شركات التأمين ، وكذا
سداد أقساط التأمينات للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، بالنقد الأجنبي
مع الوفاء بالقيمة التأمينية أو أى تعويضات تستحق بالنقد الأجنبي .

مادة ٩٤ - يجوز سداد قيمة التعويضات التي تستحق بالنقد

الأجنبي عن صادرات من مصر وواردات إليها وفق وسيلة للدفع المبنية على الاستمارات المصرفية الخاصة بالعملية .

مادة ٩٥ — يجوز لشركات التأمين المسجلة في مصر منح قروض بالتقديرات الأجنبية عن طريق المصارف المعتمدة بضمان عقود التأمين على الحياة المبرمة بتقديرات أجنبية .

مادة ٩٦ — يجوز للمصارف المعتمدة الإفراج عن عملة أجنبية لسداد أقساط وأرصدة إعادة التأمين المستحقة على شركات التأمين وإعادة التأمين .

مادة ٩٧ — يجوز للمصارف المعتمدة الإفراج عن عملة أجنبية لسداد قيمة التعميمات التي تترتب على حوادث تصادم السفن المصرية أثناء رحلاتها بالخارج بشرط التحقق من أن وثيقة التأمين على السفينة لا تنطى الخطر على التعميم .

الفصل الرابع

المدفوعات عن الأفلام والبرامج السينمائية

والتلفزيونية الأجنبية

مادة ٩٨ — يجوز للمصارف المعتمدة الإفراج عن عملة أجنبية للحصول على نسخ الأفلام الأجنبية ومقدماتها أو تكاليف طباعتها والتي يتم توزيعها عن غير طريق فروع شركات الأفلام الأجنبية في مصر .

وذلك في حدود غيخته واحدة من الفيلم مع مراعاة ما تقتضى به أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ في شأن الأفلام السينمائية الأجنبية في مصر.

مادة ٩٩ - يجوز للمصارف المعتمدة الإفراج عن عملة أجنبية لسداد الجمل المستحق نتيجة عرض الأفلام السينمائية الأجنبية التي ترد تحت نظام حق الاستغلال في حدود ٦٠٪ عن صافي الإيرادات المحقة عن استغلالها وتوزيعها في مصر.

وتنظم القواعد المنفصلة للائحة تحويل الجمل المستحق نتيجة عرض أفلام سينمائية أجنبية ترد الفروع شركات الأفلام الأجنبية في مصر وفق ما تقتضيه طبيعة نشاط هذه الفروع.

مادة ١٠٠ - يجوز للمصارف المعتمدة الإفراج عن عملة أجنبية لسداد مقابل حق استغلال الفيلم السينمائي الأجنبي الذي يتم التعاقد على استيراده تحت نظام الشراء القطعي بناء على موافقة لجنة الترخيص باستيراد الأفلام المنصوص عليها في القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ بشأن استيراد الفيلم وذلك بشرط تقديم مستندات شحن الفيلم والمقد المبرم بشأن شراء حق استغلاله.

مادة ١٠١ - يجوز للمصارف المعتمدة الإفراج عن عملة أجنبية لسداد مقابل حق عرض الأفلام والبرامج والمواد التليفزيونية الأجنبية التي يتم التعاقد على استيرادها لعرضها بالتليفزيون في مصر بشرط تقديم إقرار من هيئة التليفزيون بمصر يفيد أنه المبلغ المطلوب تحويله يمثل مقابل حق عرض أفلام وبرامج تليفزيونية تم توريدها فعلاً إلى هيئة التليفزيون

وأن هذا المبلغ مستحق ومحسوب وفقاً لشروط التعاقد مع الموزع أو المنتج بالخارج .

الفصل الخامس

سداد قيمة تذاكر السفر إلى الخارج

مادة ١٠٢ - تسدد قيمة تذاكر السفر إلى الخارج وكذا قيمة تذاكر العودة من الخارج بالجنهات المصرية لحامل جنسية جمهورية مصر العربية والأجانب الذين أتاوا بالبلاد مدة متصلة بلغت في مجموعها خمس سنوات بشرط أن تبدأ الرحلة (سواء بالبحر أو الجو أو البر) من مصر أو تنتهى في مصر وأن تغطى الطريق المباشر المعتاد لبلد الوصول النهائى .

مادة ١٠٣ - تباع تذاكر السفر إلى الخارج بالجنهات المصرية للأجانب الذين لا ينطبق عليهم الوضع المذكور بالمادة السابقة بشرط تقديم شهادة من أحد المصارف أو الجهات المرخص لها بالتعامل بالنقد الأجنبى تثبت أن المسافر قد باع إليها نقداً أجنبياً بما لا يقل عن قيمة التذكرة المطلوبة .

ويجوز صرف تذاكر سفر لروايا الدول التى ترتبط مع جمهورية مصر العربية باتفاقات دفع ثنائية وسداد القيمة خصماً من حساب اتفاق الدفع المبرم مع البلد التابع له جنسية المسافر وذلك وفقاً للقواعد المنفذة للائحة .

الفصل السادس

المدفوعات غير المنظورة الأخرى

مادة ١٠٤ — يجوز للمصارف المعتمدة الإفراج من عملة أجنبية لتسداد المدفوعات المتعلقة بنفقات السفر والإقامة والعلاج في الخارج ، وفوائض إيرادات شركات الطيران الأجنبية العاملة في مصر ، وكذا المدفوعات المتعلقة بأغراض غير منظورة أخرى وفقاً للقواعد المنفذة للائحة .

مادة ١٠٥ — يجوز للمصارف المعتمدة الإفراج عن عملة أجنبية لإعادة مبالغ سبق ورودها من الخارج بنفس وسيلة الدفع التي وردت بها في الأحوال التالية :

(أ) مبالغ وردت لصالح مستفيدين في مصر لا يقوم أى التزام قبلهم باسترداد هذه المبالغ إلى مصر .

(ب) مبالغ وردت بطريق الخطأ .

(ج) أرصدة مذكرات رقم (٢) مدفوعات مقدمة لم يتم استخدامها .

الباب الرابع

الاوراق المالية والمعاملات الرأسمالية

الفصل الأول

الاوراق المالية

مادة ١٠٦ — يكون استيراد الاوراق المالية وتصديرها والتعامل فيها الذى يرتب حقا أو التزاما بالعملة الاجنبية ، والتحويلات الخاصة ببيع وشراء الاوراق المالية المصرية أو الاجنبية ، عن طريق المصارف المعتمدة .

مادة ١٠٧ — للمصارف المعتمدة تحويل حيلة الاوراق المالية المصرية أو الاجنبية المسدد مقابلها بالنقد الاجنبى ، فى نطاق المبالغ التى يحق الاحتفاظ بها .

مادة ١٠٨ — يرخص لسماسة الاورق المالية المقيدى فى بورصة الاوراق المالية بكل من القاهرة والإسكندرية ، بالتوسط فى عمليات نقل الملكية المتعلقة بهذه الاوراق ، سواء داخل البلاد أو فى الخارج ، على أن يكون استيراد وتصدير الاوراق المالية والتحويلات الخاصة ببيع أو شراء هذه الاوراق عن طريق المصارف المعتمدة .

مادة ١٠٩ — يجوز للمصارف المعتمدة الإفراج عن عملة أجنبية لتحويل قيمة كوبونات أو فوائد الاوراق المالية المصرية المملوكة لاجانب مقيمين بالخارج .

الفصل الثانى

الاستثمارات المصرية

مادة ١١٠ - يجوز للمصارف المعتمدة الإفراج عن عملة أجنبية لتحويل المبالغ التى تطلبها وحدات الجهاز الحكومى والهيئات العامة وشركات القطاع العام لغرض الاستثمار فى مشروعات بالخارج وكذا لسداد ألتببها فى رؤوس أموال المشروعات بالعملة الأجنبية بعد مرافقة الجهة المختصة على الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثمارى ، وفى إطار موازنة النقد الأجنبى .

مادة ١١١ - يقوم المصرف المعتمد الذى تم عن طريقه تحويل حصة الاستثمار أو الذى تعامل معه الجهة الحكومية أو جهة القطاع العام المساهمة بمتابعة إستيراد عائد استثمار الأموال المصرية المستثمرة بالعملة الأجنبية فى أية مشروعات استثمارية بالداخل أو بالخارج ، ووفقا للقواعد المنقذة للالتمة .

الفصل الثالث

التحويلات والمعاملات الرأسمالية الأخرى .

مادة ١١٢ - يجوز للمصارف المعتمدة الإفراج عن عملة أجنبية لتحويل أموال الرعايا الأجانب الذين يغادرون البلاد نهائيا السابق لإقامتهم بالبلاد مدة تزيد عن خمس سنوات أو كانوا قد حصلوا على إقامة خاصة ، وذلك في حدود ٥٠٠٠ جم ، وبصرف النظر عما إذا كان هذا المبلغ مكونا من عناصر رأس المال أو الدخل .

ويشترط لإجراء التحويل ، أن يتقدم الاجنبي المغادر بطلب إلى أحد المصارف المعتمدة ووفقا للنموذج رقم ١١ ، ويرفق بالطلب ما يثبت أن الطالب وأسرته قد قرروا مغادرة البلاد نهائيا ، وقائمة توضح بها كلغة امتلاكهم في مصر .

ويراعى ألا تتجاوز تكلفة التحويل الحد المشار إليه ، ويتضمن ما يزيد عنه في حساب رأسمالي غير قابل للتحويل باسم صاحب الشأن لدى أحد المصارف المعتمدة .

ويجوز في هذه الاحوال للمصارف المعتمدة الموافقة على الخروج بالمعونات الشخصية صحة الاجانب المغادرين ، وخصما من الحسنة المشار إليه .

مادة ١١٣ — يكون الإفراج عن حملة أجنبية لتحويل أموال الرعايا الأجانب الذين يغادرون البلاد نهائيا ، والتابعين لبلاد مبرم معها اتفاقات ثنائية تنظم التحويلات الرأسمالية المتعلقة بهؤلاء الرعايا ، وذلك في إطار ما تنقضى به هذه الاتفاقات .

مادة ١١٤ — يودع إجمالى الأصول النقدية للتركت ، التى تؤول لأجانب مقيمين فى الخارج فى حسابات رأسمالية غير قابلة للتحويل تفتح لدى المصارف المعتمدة .

ويجوز إيداع صافى أنصبة الورثة من الأجانب المقيمين فى الخارج فى حسابات رأسمالية غير قابلة للتحويل ، وذلك بعد استيفاء المستندات التى تتضمنها القواعد المنفذة للاتحة .

ويجوز للمصارف المعتمدة صرف المبالغ التى تمثل المصاريف الحكيمة على التركة بناء على موافقة الورثة أو منفذ الوصية .

مادة ١١٥ — يجوز للمصارف المعتمدة الإفراج عن حملة أجنبية ، لتحويل متجمد النفقة المستحقة لمستفيدين يقيمون فى الخارج ، وفى حدود ما تنقضى به الأحكام القضائية الصادرة فى هذا الشأن .

مادة ١١٦ — يجوز للمصارف المعتمدة الإفراج عن حملة أجنبية لتحويل مبالغ بغيرض الهجرة ، وذلك فى حدود ٥٠٠ جم للفرد البالغ و ٢٠٠ جم للقاصر وبما لا يجاوز ٢٠٠٠ جم للأسرة ، ووفقا للقواعد المنفذة للاتحة .

مادة ١١٧ - المبالغ المستحقة الدفع إلى أجنبى مقيمين فى الخارج ولها صفة رأس المال ، ولا تجوز اللامعة أو القواعد المتفذة لها الإفراج عن عملة أجنبية لتحويلها ، ينبى أن تدفع فى حساب رأسالى غير قابل للتحويل لدى أحد المصارف المعتمدة ، ويعتبر الدفع بهذه الطريقة مبرئاً لخدمة الدافع .

مادة ١١٨ - يجوز للمصارف المعتمدة الصرف من الحسابات الرأسالية غير القابلة للتحويل بقيمة المصاريف الحكيمى المستحقة على أصحاب الحسابات .

كما يجوز صرف مبالغ من الحسابات المشار إليها ، المفتوحة بأسماء أشخاص طبيعيين لصاحب الحساب أو لصالحه وبما لا يجاوز إجمالية ٢٠٠٠ جم كل سنة ميلادية .

بالنسبة للحسابات المشار إليها المتروكة بأسماء أشخاص اعتباريين ، فإنه يجوز صرف مبالغ منها لأداء قيمة أتعاب ومصروفات مقابل خدمات عملى ، وكذا لمقابلة مستحقات حكومية ، كما يجوز صرف مبالغ من هذه الحسابات لمواجهة النفقات المرتبطة بنشاط أو إقامة موظفى الشخص الاعتبارى فى مصر وبما لا يجاوز إجماله فى هذه الأحوال ٢٠٠٠ جم كل سنة ميلادية .

مادة ١١٩ — يكون سداد قيمة العقارات المبنية وأراضي الفضاء المعدة للبناء والمسموح للأجانب بتملكها وفقا لأحكام قانون تنظيم تملك الأجانب للمقارنات المبنية والأراضي الفضاء رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٦ بوسيلة دفع بالعملة الحرة وعلى أساس أسعار الصرف الرسمية ووفق القواعد المنفذة لللائحة .

الباب الخامس

شروط وأوضاع التجنيب

الفصل الاول

شروط وأوضاع عامة

مادة ١٢٠ — التجنيب وفق أحكام هذه اللائحة يكون في نطاق الالتزام بالاسترداد وفق ما جاء بالقانون ، وعلى أساس استخدام العملة الأجنبية المحببة في مواجهة مدفوعات متعلقة بنشاط الجهة أو الشخص المرخص له بالتجنيب .

مادة ١٢١ — يكون التجنيب بفتح حسابات بالنقد الأجنبي لهذا الغرض لدى المصارف المعتمدة تسمى وحسابات بالنقد الأجنبي —

تجنيب، وتغذى بالمبالغ المجاز تجنيبها من الحصيلة، ويكون الاستخدام لمواجهة أهراض منظورة وغير منظورة وفق القواعد المقررة وفي إطار موازنة النقد الأجنبي.

مادة ١٢٢ - يجوز للمصارف المعتمدة احتساب فائدة بالنقد الأجنبي على أرصدة الحسابات المشار إليها في المادة (١٢١) وفقا للأصول المرعية.

مادة ١٢٣ - على المصارف المعتمدة ترصيد حسابات التجنيب المشار إليها وذلك في نهاية شهرى يونيو وديسمبر من كل سنة ميلادية.

ويجوز منع ميلة لاستخدام الرصيد القائم في كل من هذين التاريخين لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، تقوم المصارف المعتمدة بانتهاءها بشراء عالم يتم استخدامه من هذا الرصيد.

مادة ١٢٤ - يجوز لشركات القطاع العام تجنيب حصيلة عمليات التجارة الدولية والسماح المؤقت لاستخدامها في تمويل عمليات مماثلة.

مادة ١٢٥ - تعامل حصيلة المبيعات المحلية من السلع الوطنية بالنقد الأجنبي وفق النظم المقررة في هذا الصدد، معاملة حصيلة الصادرات.

الفصل الثانى

شروط وأوضاع تجنيد حسيطة السياحة .

مادة ١٢٦ - يرخص لأشخاص ووحدات القطاع العام والخاص التى ترال نشاطا سياحيا فى مجال الفنادق والنقل . والذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير السياحة بتجنيد ما يؤول إليهم من نقد أجنبي يمثل قيمة خدمات سياحية أدبى محليا .

مادة ١٢٧ - مع عدم الإخلال بما تقضى به المادة السابقة يرخص لأشخاص ووحدات القطاع العام والخاص ، الذين يقتصر نشاطهم على أعمال الوكالة السياحية تجنيد ما يتحقق من نقد أجنبي نتيجة القيام أعمال الوكالة المشار إليها .

مادة ١٢٨ - لا يجوز تجنيد النقد الأجنبي الذى تم تحويله أو استبداله مقابل منع تأشيرات الدخول ، فى حدود النصاب المشار إليه بالمادة ٧٩

الفصل الثالث

شروط وأوضاع تجنيد حسيطة الصادرات

مادة ١٢٩ - الهيئة المصرية العامة للبترول وشركات القطاع العام للبترول ، بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ تجنيد ما يعادل المبالغ المدرجة لها فى موازاناتها التخطيطية بالنقد الحر ، لاستيراد احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية ولإعداد مصروفاتها غير

المنظورة وغيرها من الالتزامات المستحقة عليها ، وذلك من حصة صادراتها من البترول الخام والمنتجات البترولية .

مادة ١٣٠ - يجوز لأشخاص و وحدات القطاع العام والخاص المرخص لهم بمزاولة عمليات التصدير ، والذين تتوافر فيهم صفة المنتج النهائي للسلع تجنيز حصة صادراتهم التي تدخل ضمن موارد السوق الموازية للنقد .

مادة ١٣١ - يجوز للجهات الحكومية وهيئات ووحدات القطاع العام المشتغلة بالتجارة الخارجية تجنيز حصة صادراتها من السلع التي تدخل قيمتها ضمن موارد السوق الموازية للنقد .

ويجوز استخدام حصة النقد الأجنبي الممنوعة في تمويل عمليات الاستيراد السلمي ، وأداء مدفوعات غير منظورة متعلقة بنشاطها ، في إطار موازنة النقد الأجنبي .

مادة ١٣٢ - يجوز لأشخاص ووحدات القطاع الخاص المرخص لهم بمزاولة عمليات التصدير الذين لا تتوافر فيهم صفة المنتج النهائي ، تجنيز ٥٠ ٪ من حصة صادراتهم من السلع التي تدخل قيمتها ضمن موارد السوق الموازية للنقد .

مادة ١٣٣ - يجوز أن يتنازل المصدر للمنتج النهائي للسلعة من كل

أو جزء من حصة صادرات السلع الصناعية المجنبة وفقا لاحكام المادة السابقة .

ويتم قيد المبلغ المتنازل عنه في حساب بالنقد الاجنبي — تجنيز الى المصارف المعتمدة باسم المنتج ، لاستخدامه على النحو الوارد باللائحة .

مادة ١٣٤ — يجوز للجهات التي يرخص لها بيع السلع الاجنبية بالنقد الاجنبي وفقا لنظام الاسواق الحرة (بدون رسوم) ومحال البيع بالنقد الاجنبي (محملة بالرسوم) تجنيز حصة مبيعاتها من هذه السلع على أن يتم بيع ما يوازي ٢٥٪ من إجمالي الارباح المحققة عن نشاطها طبقا لما يظهره الحساب الختامي .

الفصل الرابع

شروط وأوضاع تجنيز حصة المعاملات غير المنظورة

مادة ١٣٥ — الجهات التالية تجنيز الحصة التي تحققها بالنقد الاجنبي من أغراض غير منظورة متعلقة بنشاطها :

— الهيئة العامة للبترول ، بالنسبة لما يؤول إليها نتيجة إبرام إتفاقيات منح الامتياز ، وفي حدود ٥٠٪ ، وكذا ما يؤول إليها كقابل للتدريب ، لإتحاد الإذاعة والتليفزيون .

— هيئة قناة السويس ، في حدود ما يستلزمه تنفيذ عمليات الاستيراد

السلمى للبيئة — نقداً ، وذلك عند حلول أجل الاستحقاقات المتعلقة بهذه العمليات ، وفي إطار موازنة النقد الأجنبي .

— شركة مصر للطيران ، بالنسبة لفائض عملياتها في الخارج .

— الجامعات والمعاهد العليا .

— هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

— المؤسسات الصحفية ودور النشر .

— وكالة أنباء الشرق الأوسط .

— الهيئة العامة لشئون المعارض .

— الشركة المصرية للملاحة البحرية — بالنسبة لفائض عملياتها

في الخارج ،

— شركات التأمين .

— صندوق دهم صناعة الفزل والمنسوجات القطنية .

— شركات القطاع العام المشتغلة بالتجارة الخارجية .

— الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالنسبة لما يؤدى إليها من

تقساط تأمينية .

— شركات المقاولات ، في حدود ٥٠٪ من الفائض النقدى المحقق

عن تنفيذ كل من المشروعات أو العمليات المستدة إليها طبقاً لما يظهره

الحساب الختامى لهذه المشروعات أو العمليات .

— شركات إصلاح وتموين السفن ، في حدود ٥ ٪ من إجمالي
الحصيلة المحقة بالنقد الاجنبي .

— المستشفيات التابعة للحكومة في القطاع العام .
.. الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي المناطق الحرة (١) .

الفصل الخامس

جهات مستثناة من مهلة الاستخدام المقررة

مادة ١٣٦ — للجهات التالية الاسـمـرار في تجنيب النقص
الاجنبي دون بيع ، استثناء من الحكم الوارد بالمادة (١٢٠) :

- اتحاد الإذاعة والتلفزيون .
- شركة مصر للطيران .
- الجامعات والعليا .
- هيئة المواصفات السلـكـية والاسـلـكـية .
- المؤسسات الصحفية ودور النشر

(١) أضيف الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة
إلى الجهات الواردة بالمادة ١٣٥ بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي
رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٧٧ .

- الشركة المصرية للملاحة البحرية .
- شركات التأمين .
- شركات القطاع العام ، بالنسبة لعمليات التجارة الدولية والساح
المؤقت .
- الهيئة العامة للبترول وشركات القطاع العام للبترول .
- الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- شركات المقاولات .
- شركات إصلاح وتموين السفن .
- شركة النصر لصناعة السيارات .
- الجهات المرخص لها ببيع سلع أجنبية محليا بالنقد الاجنبي .
- المستشفيات التابعة للحكومة أو القطاع العام .
- الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة (١) .

(١) أضافت الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة.
إلى الجهات الواردة بالمادة ١٣٩ بقانون وزير الاقتصاد والتعاون.
الاقتصادى رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٧٧ .

الاستشارات المصرفية (١)

مادة ٣٧؛ - الاستشارات (١) (ملحق رقم ١) :

طلب شراء نقد أجنبي بغرض سداد قيمة بضائع مستوردة وكذا المصاريف المتعلقة بها وتحرر من أربع نسخ تسلم الأولى والثانية منها إلى المستورد لتقديمها إلى مصلحة الجمارك للتخليص على البضائع المدفوعة قيمتها بموجبها وختمها بما يفيد استخراج شهادة قيمة بقيمة البضائع الواردة وترسل النسخة الثالثة إلى البنك المركزي المصري في نهاية الشهر الذي تمت خلاله العملية وفق الجداول الإحصائية (أ) أو (ج) حسب الحالة وتحفظ النسخة الرابعة منها في حيازة البنك الذي أصدرها .

ويتعين على المستورد إعادة النسخة الثانية للاستجارة بعد التأشير عليها من مصلحة الجمارك بما يفيد التخليص على البضائع الصادرة بشأنها إلى البنك الذي اعتمدها وذلك خلال المهلة القانونية لانبات الاستيراد، كما تقوم مصلحة الجمارك بإرسال النسخة الأولى للاستجارة مؤشرا عليها باللائم إلى البنك الصادرة عن طريقة الاستجارة .

هذا وفي حالة إعادة شراء الارصدة غير المستعملة من الاعتمادات

(٢) الاستشارات المصرفية المنصوص عليها في هذا القرار منشورة

بالوقائع المصرية العدد ١٠٩ في ١٠/٥/١٩٧٧ .

التي يفتحها البنوك لاستيراد بضائع من الخارج يتعين على البنك إصدار مذكرة لإعادة شراء من لسختين طبقا للنموذج المرفق بالاستمارة (١) ترسل النسخة الأولى منها إلى البنك المركزي المصري رفق الجداول الإحصائية ويحفظ البنك بالنسخة الثانية منها .

مادة ١٣٨ — الاستمارة (د) (ملحق رقم ٢) :

طلب فتح اعتماد للخارج بدون غطاء وذلك في الحالات التي لاستدعى الإفراج فورا عن حملة أجنبية عند فتح الاعتماد ، وعند طلب تغطية الاعتماد يصدر البنك المختص استمارة (١) أو (ب) على أساس الاستمارة (د) .

ولمحرر الاستمارة (د) من لسختين يحفظ البنك الذي أصدرها بالنسخة الأولى وترسل للنسخة الثانية إلى البنك المركزي المصري في نهاية كل شهر يكشف إرسال مستقل وفق جداول الاعتمادات المفتوحة بدون غطاء .

وفي حالة إلغاء الاعتماد المفنوح بموجب الاستمارة (د) كليا أو جزئيا يصدر البنك مذكرة إلغاء (وفقا للنموذج المرفق بالملحق رقم ١) يحفظ البنك الذي أصدرها بالنسخة الأولى وترسل للنسخة الثانية منها إلى البنك المركزي المصري يكشف إرسال مستقل وفق جداول الاعتمادات المفتوحة بدون غطاء .

١٣٩ - استئارة التصدير (ت . ص) « ملحق رقم ٣ » :

تصدر من أربع نسخ عن صادرات أو عن بضائع معاد تصديرها أو معاد شحنها من مصر وتعتمد من البنك المختص، يتسلم المصدر والنسختين الأولى والثانية لإقدمهما للجمرك المختص، ليتمكن بموجبها من شحن البضائع مشمول الاستئارة (ت . ص) وترسل النسخة الثالثة إلى البنك المركزي المصري - أسبوعيا - ويحتفظ البنك بالنسخة الرابعة.

وعند الوفاء بتعهد المصدر (أ) المذكور بالاستئارة (ت . ص) وذلك عند تسليمه مستندات الشحن إلى البنك يصدر البنك مذكرة التصدير رقم ١ (طبقا للنموذج المرفق بالاستئارة (ت . ص) . الملحق رقم (٢) ترسل نسخة منها مرفق بها الفاتورة النهائية إلى البنك المركزي المصري - أسبوعيا .

وعند الوفاء بتعهد المصدر (ب) المذكور على الاستئارة (ت . ص) عند استرداد القيمة بطريق دفع مقبول يقوم البنك بإصدار مذكرة رقم ٢ . وفقا للنموذج المرفق بالاستئارة (ت . ص) الملحق رقم (٣) وترسل نسخة منها إلى البنك المركزي وفق الجداول الإحصائية .

مادة ١٤٠ - استئارة (ملحق رقم ٤) :

تعهد باسترداد مبالغ واجبة الاسترداد من الخارج عن غير طريق عمليات التصدير السلمي والسياحة وتصدر من ثلاث نسخ يحتفظ البنك

النسخة الأولى منها وتسلم للثانية إلى الشخص الذى قدمها وترسل الثالثة إلى البنك المركزى المصرى فى نهاية كل شهر .

وعند الوفاء بالتعهد باسترداد المبالغ المستحقة طبقا لهذه الاستمارة يصدر البنك المركزى (ت) وفقا للتوفيق المرفق (الملحق رقم ٤) ويرسل نسخة منها إلى البنك المركزى المصرى وفق الجداول الإحصائية .

مادة ١٤١ - استمارة استيراد أوراق مالية أو كوبيونات (و.م)
(ملحق رقم ٥) :

وتصدر من مستخين ، وتعتمد من المصرف المختص ويرسل الأصل إلى مصلحة الجمارك للسماح بإدخال هذه الأوراق إلى البلاد ، ويحتفظ المصرف بالنسخة الثانية ..

مادة ١٤٢ - استمارة تصدير أوراق مالية أو كوبيونات (م.أ)
(ملحق رقم ٦) :

وتصدر من مستخين وتعتمد من المصرف المصدر لها وترسل النسخة الأولى إلى مصلحة الجمارك أو لوضعها في طرد البريد المرسله فيه الأوراق المالية أو الكوبيونات ويحتفظ المصرف بالنسخة الثانية .

مادة ١٤٣ - الاستمارة (م.أ.ب) (ملحق رقم ٧)

استمارة تصدير أوراق بنكنوت أو قطع معدنية تصدر من ثلاث دفعات وتعتمد من أحد المصارف المعتمدة ترسل الصورة الأصلية إلى مصلحة الجمارك أو لوضعها داخل الطرد المتضمن أوراق البنكنوت أو القطع

المعدنية المصدرة إلى الخارج ويحتفظ المصرف المصدر لها بالصورة الثانية وترسل الصورة الثالثة إلى البنك المركزي المصري بكشف تفصيل شهرياً وحين يتم استرداد قيمة أوراق البنكنوت أو القطع المعدنية المصدرة فإنه يعتن إصدار المذكرة الخاصة بالاستتارة (ع. ١٠ ب) .

وترسل صورة منها شهرياً إلى البنك المركزي المصري وفق الجداول الإحصائية .

مادة ١٤٤ — الاستتارة ، و. ١٠ ب ، ملحق رقم (٨)

تصدر استتارة استيراد أوراق البنكنوت من ثلاث نسخ وتعتمد من المصرف المصدر لها وترسل النسخة الأولى إلى مصلحة الجمارك للسماح بإدخال أوراق النقد الواردة للبلاد ، يحتفظ المصرف بالنسخة الثانية للاستتارة وترسل النسخة الثالثة إلى البنك المركزي المصري وفق كشف تفصيلي مستقل في نهاية الشهر الذي تمت فيه عملية الاستيراد .

مادة ١٤٥ — الاستتارة (ب) (الملحق رقم ٩) .

طلب تحويل عملة أجنبية إلى الخارج وذلك لسكافة الأغراض . الأخرى هذا المدفوعات من بضائع مستوردة إلى مصر أو برسم الترانزيت وتصدر هذه الاستتارة من نسختين يحتفظ المصرف الذي أصدرها بالنسخة الأصلية منها وترسل النسخة الثالثة إلى البنك المركزي المصري في نهاية كل شهر وفق الجداول الإحصائية .

والم يستعمل المبلغ المحول بموجب الاستمارة (ب) بالكامل يقوم المصرف بإصدار مذكرة إتمام شراء (وفقا للتمويل المرفق الملحق رقم ١) بالمبلغ غير المستعمل مع إدراج مبلغها بالجدول الإحصائية .

مادة ١٤٦ - الاستمارة ج . (الملحق رقم ١٠) :

تصدر هذه الاستمارة من لختين عن مبالغ واردة لمصر عن طريق أحد المصارف المعتدة وذلك بمعرفة العملاء والأفراض أخرى غير تلك التي يصدر بشأنها مذكرات رقم (٢) ومذكرات خاصة بالاستثمارات حرف (ت) ومذكرات الإلغاء الخاصة بإعادة شراء مبالغ سبق تحويلها باستثمارات (١) أو (ب) .

ويحتفظ المصارف المصدر لها بالنسبة الأصلية للاستمارة وترسل الذخيرة الثانية إلى البنك المركزي المصري رفق الجدول الإحصائية كل شهر .

مادة ١٤٧ - قواعد عامة :

(١) مراعاة استيفاء كافة البيانات الواردة بالاستثمارات والمذكرات المشار إليها في هذا الفصل بكل وضوح ودقة .

(٢) تقوم البنود بطبع الاستثمارات والمذكرات لاستعمالها الخاص مطابقة في بياناتها للناذج الملحقه على أن يوضع في أعلاها اسم البنك .

(٣) يراعى البنك ما يأتي بشأن الأرقام الرمزية المخصصة للاستثمارات (ت . ص) الصادرة عن البنك المركزي المصري والتعديلات التي

(١) تدرج الأرقام الرمزية في الخانة المخصصة لكل الاستمارات المصرفية من واقع دليل وبيانات إحصاءات النقد الأجنبي الصادرة من البنك المركزي المصري .

(ب) نظراً لأهمية الإحصاءات التي يتم استخلاصها من واقع هذه الاستمارات والتي تستخرج آلياً على أساس الأرقام الرمزية المذكورة في البند السابق تعتبر صحة أدراج هذه الأرقام ومراجعتها بمعرفة البنك المختص جزءاً من صحة بيانات الإحصاءات المصرفية ويشمل توقيع البنك عليها بصحة هذه البيانات .

مادة ١٤٨ - تقوم المصارف المتعددة والجهات الأخرى المخصص لها بالتعامل في النقد الأجنبي بأعداد البيانات الإحصائية الدورية وفقاً للتنظيم الذي يضمه البنك المركزي المصري ويصدر به قرار من الوزير .

الفهرس

صفحة

قرار رئيس جمهورية مصر العربية	٥
بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤	
ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والتقد	
قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥	٩
في شأن الاستيراد والتصدير	
المصل الأول : في شأن الاستيراد	٩
. الثاني : . . . التصدير	
. الثالث : . الرفاهة على الصادرات والواردات	١٢
. الرابع أحكام عامة وعقوبات	١٣
قرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥	١٦
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥	
في شأن الاستيراد والتصدير	
مرفق رقم ١ - لجان التصدير	
. ٢ - جدول رقم (١)	
. بيان بالأصناف المحظورة بتصديرها	
. ٣ - جدول رقم ٣	
. ٤ -	
. ٥ -	

المحتوى

وزارة التجارة — قرار وزارى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٦	
مرفق رقم (١) — قائمة السلع التى يحظر استيرادها	
فى نطاق أحكام القانون ١٣٧ لسنة ١٩٧٤	
• • (٢) بيان بالسلع الاستهلاكية	
• • (٣) بيان السلع المسموح باستيرادها مستعملة	
• • (٤) بيان بالسلع المسموح باستيرادها باشتراعات مبيته	
قرار وزارى رقم ١٠٢٤ لسنة ١٩٧٦	
بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ١٩١٤	
والقرار الوزارى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٦	
قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦	٩٧
بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى	
وزارة الاقتصاد والتعاون الآله صادى	١٠٤
قرار رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦	
باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦	
بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى	
لائحة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى	١٠٥٠
الباب الاول — قواعد عامة لتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى	
الفصل الاول — الهيكل الادارى	
الفصل الثانى — الاحتفاظ بالنقد الاجنبى أو حيازه	١١٠

الفصل الثالث : التعامل الحاضر في النقد الأجنبي	١١٥
الفصل الرابع : تشغيل أرصدة المصارف المتمدة بالنقد الأجنبي	١١٨
الفصل الخامس : التعامل الآجل في النقد الأجنبي	١١٩
الفصل السادس : وسائل الدفع الخارج	١٢٢
الفصل السابع : موارد واستخدامات السوق الموازية للنقد	١٢٥
الاب الثاني - مدفوعات المتعلقة بالتجارة الخارجية	١٢٧
الفصل الأول : سداد قيمة البضائع المستوردة	١٢٧
السل الثاني لإثبات الاستيراد	١٢٩
الفصل الثالث : الصادرات والبضائع المعاد تصديرها أو شحنها	١٣٠
الفصل الرابع : عمليات التجارة الدولية	١٣٤
الفصل الخامس : استيراد وتصدير المعادى الثمينة والأحجار الكريمة	١٣٦
الباب الثالث : المعاملات غير المنظورة	١٣٧
الفصل الأول : عمليات السياحة	
الفصل الثاني : الملاحة ورسوم المرور في قناة السويس	١٣٨
الفصل الثالث : التأمين	١٤٢
الفصل الرابع : المدفوعات عن الأفلام والبرامج السينمائية	١٤٣
والتلفزيونية والأجنبية	
الفصل الخامس : سداد قيمة تذكرة السفر إلى الخارج	١٤٥
الفصل السادس : المدفوعات غير المنظورة الأخرى	١٤٦

الباب الرابع : الأوراق المالية والمعاملات الرأسمالية	١٤٧
الفصل الأول : الأوراق المالية	١٤٧
الفصل الثاني : الاستثمارات المصرية	١٤٨
الفصل الثالث : التحويلات والمعاملات الرأسمالية الأخرى	١٤٩
الباب الخامس - شروط وأوضاع التجنيز	١٥٢
الفصل الأول : شروط وأوضاع عامة	١٥٢
الفصل الثاني - شروط وأوضاع تجنيز جملة السياحة	١٥٤
الفصل الثالث :	١٥٤
الفصل الرابع : شروط وأوضاع تجنيز حصيلة المعاملات	١٥٦
غير المنظورة	
الفصل الخامس : جهات مستثناة من ملة الاستخدام المقررة	١٥٨
الفصل السادس : الاستثمارات المفدية	١٦٠

